جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

دور نظام المدفوعات الالكتروني في دعم عمليات التحويل المالي في العراق

بحث دبلوم عالي في
العلوم المالية والمصرفية

أروى بسام عبد الجبار اسماعيل

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور
عدي سالم علي الطائي

1444 هـ 2022 م

دور نظام المدفوعات الالكتروني في دعم عمليات التحويل المالي في العراق

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية

أروى بسام عبد الجبار اسماعيل

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عدي سالم علي الطائي

1444 هـ **2022 م**

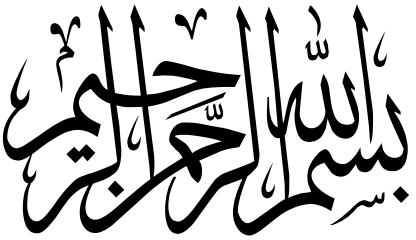

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

(سورة الاسراء: الأية 85)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذا البحث الموسوم بـ (دور نظام المدفوعات الالكتروني في دعم عمليات التحويل المالي في العراق) جرى تحت إشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذا البحث الموسوم بـ (دور نظام المدفوعات الالكتروني في دعم عمليات التحويل المالي في العراق) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبح البحث مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصية التي تقدم بها المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / /

إقرار رئيس القسم

بناءً على توصيتي المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د. بشار احمد العراقي

التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

نشـهد نحـن رئـيس واعضـاء لجنـة المناقشـة المشـكلة بموجـب الأمـر الاداري ذي العدد 9142/7/3 في 2022/10/18 الصـادر عن كليـة الإدارة والاقتصـاد فـي جامعـة الموصل ونقر بأننا اطلعنا على محتويات بحث الدبلوم الموسوم بـ **(دور نظام المدفوعات الالكتروني في دعم عمليات التحويل المالي في العراق)** والمقدم من طالبة الدبلوم العالي اروى بسام عبدالجبار وناقشنا الطالبة في مضمونها وفيما له علاقة به، وأنها جديرة بالقبول لدرجة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور بشار ذنون الشكرجي
اللقب العلمي: أستاذ مساعد
رئيس لجنة المناقشة

التوقيع:
المدرس الدكتور محمد فوزي محمد
اللقب العلمي: مدرس
عضواً

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور عدي سالم علي
اللقب العلمي: أستاذ مساعد
عضواً ومشرفاً

قرار مجلس الكلية

اجتمـع مجلـس كليـة الإدارة والاقتصـاد بجلسـته ( ) المنعقـدة بتـاريخ / /2022 وقرر التوصية بمنحه شهادة الدبلوم في (العلوم المالية والمصرفية).

الأستاذ الدكتور
علاء عبد السلام الحمداني
مقرر مجلس الكلية

الأستاذ الدكتور
ثائر احمد سعدون السمان
عميد الكلية

شكر وعرفان

نحمد الله عزَ وجل الذي وفقنا في إتمامهذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة
فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **الأستاذ المساعد الدكتور المشرف (عدي سالم علي)** على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المتخلفة.

كما وأتقدم بخالص امتناني إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية **الأستاذ الدكتور بشار احمد العراقي** وإلى **جميع أعضاء الهيئة التدريسية** في قسم العلوم المالية والمصرفية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام للجنة المناقشة الكرام لما تحملوه من عناء قراءة وإخراج هذا العمل بشكله الصحيح.

وختاما فان واجب الوفاء والعرفان يلزمني أن أهدي جهدي ودراستي إلى والدي الذي علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفةْ، وإلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية ولمن واكبوا مسيرتي الدراسية(اخوتي) فلهم مني كل المحبة والعرفان.

الباحثة

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على نظام المدفوعات الالكتروني العراقي ومكوناته وعرض حجم التعاملات الالكترونية في بداية هذا النظام مقارنة بأوقات البحث الاخرى. وافترض البحث أن التحول نحو نظام الدفع الالكتروني أسهم في زيادة عمليات التحويل الالكتروني للأموال في العراق وتم اثبات الفرضية باستخدام تحليل الاتجاه العام لحجم التعاملات الالكترونية لمكونات نظام المدفوعات الذي يقيس تغير الظاهرة المدروسة على المدى الطويل ويرتبط بالمدة الزمنية لثلاث طرق هي نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS ونظام المقاصة الالكترونية ACH والبنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق IRPSI. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المدفوعات قد زاد التعامل معه بالدينار العراقي لآخر مدة مقارنة ببداية انشاء النظام من خلال زيادة التحويل المالي بنظام RTGS ونظام ACH ونظام IRPSI وان زيادة التحويلات المالي للأنظمة الثلاثة المعتمدة في البحث ذات علاقة معنوية موجبة مع الزمن.

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص	أ
ثبت المحتويات	ب
ثبت الجداول	ج
ثبت الاشكال	ح
المقدمـــــة	1
الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة	10-2
المبحث الاول: منهجية البحث	2
أولا: اهمية البحث	2
ثانيا: مشكلة البحث	2
ثالثا: فرضية البحث	2
رابعا: اهداف البحث	2
خامسا: أدوات البحث	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
اولا: الدراسات باللغة العربية	4
ثانيا: الدراسات باللغة الانكليزية	4
الفصل الثاني التأطير النظري لأنظمة الدفع الالكتروني	38-11
المبحث الأول : التحويل الالكتروني للأموال	11
أولا: مفهوم التحويل الالكتروني للأموال	11
ثانيا: انواع التحويل الالكتروني للأموال	12
ثالثا: مزايا نظام التحويلات المالية الالكترونية	13
رابعا: شروط عملية التحويل المصرفي الالكتروني	13
خامسا: صور التحويل الالكتروني للأموال	15
المبحث الثاني : نظام المدفوعات الالكتروني المفهوم والاهداف والمخاطر التي تعترضه	18
أولا: مفهوم نظام المدفوعات الالكتروني	18
ثانيا: اهمية نظام المدفوعات الالكتروني	19

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثا: اهداف نظام المدفوعات الالكتروني	19
رابعا: تحديات نظام المدفوعات الالكتروني	21
المبحث الثالث نظام المدفوعات العراقي	23
أولا: ما هو نظام المدفوعات العراقي (Iraq Payments System-I.P.S)	23
ثانيا: خصائص نظام المدفوعات العراقي	23
ثالثا: فوائد نظام المدفوعات الالكتروني	25
المبحث الرابع: مكونات نظام المدفوعات العراقي	26
أولا: نظام التسوية الاجمالية الانية (Real Time Gross Settlement-RTGS)	27
ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية (Automated Clearing House-ACH)	30
ثالثا: نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (Inter Bank Clearing System-IBCS))	36
رابعا: نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD-Central Securities Depository System)	37
خامسا: البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق (IRPSI-Iraqi Retail Payment System Infrastructure)	38
الفصل الثالث تحليل الاتجاه العام لنظام المدفوعات الالكتروني	58-41
المبحث الأول الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة	41
أولا: نظام التسويات الانية الاجمالية RTGS	41
ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية ACH	44
ثالثا: البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق	47
المبحث الثاني تحليل تطور عمليات التحويل المالي باستخدام نظام المدفوعات الالكتروني	50
أولا: نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير RTGS	51
ثانيا: نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير ACH	54

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثا: نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير للدفع بالتجزئة INRS والدفع الالكتروني بالهاتف النقال IIMPS	57
الاستنتاجات والمقترحات	59
قائمة المراجع	65-61
المستخلص	A

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	الفرق بين نظام المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية	**34**
(2)	عدد التحويلات المالية ومبالغها بنظام RTGS للمدة Q1/2009 الى Q4/2021	**42**
(3)	التوصيف الاحصائي لطرق RTGS	**43**
(4)	عدد الصكوك الالكترونية ومبالغها بنظام ACHللمدة Q1/2011 الى Q4/2021	**45**
(5)	التوصيف الاحصائي لعمليات ACH	**46**
(6)	قيم تحويلات نظام الدفع بالتجزئة للمدة Q1/2017 الى Q4/2021	**47**
(7)	التوصيف الاحصائي لنظام INRS	**48**
(8)	قيم التحويلات الالكترونية بالهاتف النقال للمدة Q1/2017 الى Q4/2021	**48**
(9)	التوصيف الاحصائي لنظام IIMPS	**49**
(10)	ملخص لبعص متغيرات المعادلة	**51**
(11)	جدول ANOVA لنظام RTGS	**51**
(12)	معاملات المعادلة المقدرة	**52**
(13)	ملخص لبعص متغيرات المعادلة	**54**
(14)	جدول ANOVA لنظام ACH	**54**
(15)	معاملات المعادلة المقدرة	**55**
(16)	ملخص لبعص متغيرات المعادلة	**57**
(17)	جدول ANOVA لنظام INRS وIIMPS	**57**
(18)	معاملات المعادلة المقدرة	**57**

ثبت الاشكال

رقم الاشكال	عنوان الاشكال	رقم الصفحة
(1)	مكونات نظام المدفوعات العراقي	**26**
(2)	نظام RTGS	**30**
(3)	الية عمل الصكوك الالكترونية في البنك المركزي العراقي	**36**
(4)	الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام RTGS بالدينار العراقي	**53**
(5)	الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام RTGSبالدولار	**53**
(6)	الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام ACH بالدينار العراقي	**56**
(7)	الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام ACH بالدولار	**56**
(8)	الاتجاه العام لمتغير للدفع بالتجزئة INRS والدفع الالكتروني بالهاتف النقال IIMPS	**58**

المقدمة

أحدثت تطورات التكنلوجيا التي شهدها العالم خلال العقود الماضية العديد من التغيرات على جميع المجالات والتي أسهمت في تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي، وترك ذلك تأثيره على القطاع المصرفي الذي غالبا ما يكون سباقاً لاقتناء التكنولوجيا الحديثة التي تخدم زبائنه، فضلاً عن ذلك فان انتشار شبكة الانترنت ادى الى تحول العمل المصرفي من عمل يدوي الى الكتروني يعمل بمعالجة البيانات والمعلومات الكترونيا ويختصر العديد من العمليات التي كانت ما تحتاج الى وقت وجهد طويل.

ويعد نظام المدفوعات الالكتروني احدى الوسائل الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا لتحويل الاموال وتسهيل المدفوعات بين المشتركين في النظام بموجب مجموعة من القواعد والاجراءات يديرها طرف مركزي يتولى ادارة هذا النظام. إذ أدركت المصارف في مختلف دول العالم بان تطوير وسائل الدفع الالكتروني يعد اولوية هامة بالنسبة لها ولا سيما أن وسائل الدفع التقليدية كثرت عيوبها ولم تعد فعالة في عصر السرعة في تسوية المعاملات المالية.

ونظرا لدخول الجهاز المصرفي في خضم التطورات التكنولوجيا ولا سيما في العقد الاخير فقد استحدث البنك المركزي العراقي نظام المدفوعات الالكتروني وهو من أكثر انظمة الدفع الالكتروني المتطورة في العالم ومسؤول عن تبادل المدفوعات الكترونياً فيما بين المصارف باستخدام شبكة امنة وفعالة, ويعد البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بوصفه مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن سلامة وكفاءة انظمة الدفع وعمليات التقاص ويحرص البنك المركزي العراقي على التقليل من استخدام النقد الورقي في البلاد والتحول نحو النقود الالكترونية باستخدام وسائل مختلفة تتيح للأفراد اجراء التحويلات للأموال وشراء السلع والخدمات دون الحاجة الى النقد الامر الذي يسهم في بقاء النقد داخل القطاع المصرفي بعيداً عن المخاطر التي يتعرض لها ومستفيداً منه في أشكال التوظيف المتعارف عليها .

الفصل الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

أولا: اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية نظام المدفوعات الذي يشكل عنصر حيوي في الاقتصاد العراقي وعليه فان ادخال التكنولوجيا أسهم في تسهيل عمليات هذا النظام من خلال زيادة التعامل والاقبال على هذا النظام بجميع مكوناته الَامر الذي يؤدي الى تقليل استخدام النقد والعمليات الورقية والتحول الى النظام الالكتروني.

ثانيا: مشكلة البحث

تعد انظمة الدفع الالكتروني البنية التحتية لعمل الجهاز المصرفي وعلى الرغم من انتشار استخدامها الا ان هذا الاستخدام لم يبلغ الحدود والطموحات التي يهدف اليها الجهاز المصرفي مما يجعل هدف تقليل الاعتماد على النقد الورقي من الصعب تحقيقه، فضلًا عن أن أبرز ما يتعرض عمل هذا النظام هو الخطر التشغيلي الذي يحدث خروقات وتوقفات تضر بالنظام ككل كما أنه قد يسئ استخدام هذا النظام كونه اداة تغطية لتبييض الاموال الامر الذي يبعد النظم عن الغاية التي أنشئ من أجلها.

ثالثا: فرضية البحث

ان التحول نحو نظام الدفع الالكتروني أسهم في زيادة عمليات التحويل الالكتروني للأموال في العراق.

رابعا: هدف البحث

يهدف البحث الى

- عرض حجم التعاملات الالكترونية في بداية هذا النظام مقارنة بنهاية مدة البحث.
- تحليل الاتجاه العام لحجم التعاملات الالكترونية لمكونات نظام المدفوعات.

خامسا: أدوات البحث

اعتمد البحث في تغطية جانبه النظري على البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب عدة، كما اعتمد البحث في اثبات فرضيته على نموذج الاتجاه العام الذي يقيس تغير الظاهرة المدروسة على المدى الطويل ويرتبط بالمدة الزمنية بصورة دقيقة. واعتمد البحث ثلاثة مكونات لنظام المدفوعات كعينة من مدة انشاء النظام ولغاية سنة 2021 بتقسيم الفترات الى ربع سنوية وهي:

RTGS **نظام التسوية الاجمالية الانية**	1-عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدينار العراقي) 2-تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دينار عراقي) 3-عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدولار) 4-تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دولار)
ACH **نظام المقاصة الالكترونية**	1-عدد الصكوك الالكترونية (بالدينار العراقي) 2-مبالغ الصكوك الالكترونية (مليار دينار عراقي) 3-عدد الصكوك الالكترونية (بالدولار) 4-مبالغ الصكوك الالكترونية (مليون دولار)
IRPSI **البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق**	1-تحويلات نظام الدفع بالتجزئة (مليار الدينار عراقي) 2-الدفع الالكتروني بالهاتف النقال (مليار دينار عراقي)

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (الخزرجي والبارودي، 2012) بعنوان (الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع اشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي).

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة انظمة المدفوعات وعلاقتها بالسياسة النقدية، وبيان اهم الابتكارات الحديثة في نظم المدفوعات والية تسوية المدفوعات، وافترض البحث ان الابتكارات الحديثة الالكترونية لأنظمة المدفوعات تمارس دوراً مهما في الاستقرار المالي فضلاً عن كونها تمثل ادارة فعالة لزيادة كفاءة السياسة النقدية واعتمد البحث على تحليل نظام التسوية الاجمالية ونظام المقاصة الالكترونية لنظام المدفوعات العراقي. وتوصل البحث الى ان نظام المدفوعات يسهم في تعزيز الروابط بين البنك المركزي والمصارف التجارية وتقديم أفضل الخدمات المالية، كما يعد نظام الدفع والتسوية من أهم العوامل وراء نجاح السياسة النقدية ولا سيما وان البنوك المركزية تسهم من خلال الرقابة والاشراف في تطبيق ذلك النظام وفي تخفيض مخاطر الدفع.

2- دراسة (شياع وابراهيم ، 2013) بعنوان (نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه – دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي).

يهدف البحث الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه نظام المدفوعات الالكتروني في العراق مع بداية استخدامه على الرغم من الايجابيات التي يحققها، تمثلت الحدود المكانية في البنك المركزي العراقي، اما في الحدود الزمانية فتمثل مدة السبعة الاشهر الاولى من الاعوام (2011 , 2012 , 2013) وتم الاعتماد على البيانات التاريخية للنظام في البنك المركزي العراقي واستخدام التحليل الكمي للبيانات لنظام التسوية الاجمالية و اوامر الدفع المنخفضة القيمة الدائنة بالدولار وبالدينار ونظام المقاصة الالكترونية . وتوصل البحث الى ان نظام المدفوعات الالكتروني يسهم في توفير الكشوفات والاحصائيات المهمة

ولاسيما المتعلقة بالسيولة المالية لذوي القرار لاغتنام اي فرصة استثمارية ، الا ان هذا النظام يتعرض لبعض المخاطر التي من الممكن التخلص منها باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لذلك.

3- دراسة (الرجى والعبيدي ، 2014) بعنوان (اثر استخدام نظم الدفع الالكتروني على اداء البنوك الاردنية "دراسة ميدانية لبعض البنوك المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية").

تهدف الدراسة الى تحديد اثر استخدام نظم الدفع الالكتروني في اداء البنوك التجارية (الاداء المالي وكفاءة العمليات الداخلية ، وافترضت الدراسة أن هناك أثر ايجابي لنظم الدفع الالكتروني في تحسين اداء البنوك الاردنية ولغرض اثبات الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من 12 مصرفا مسجلة في السوق الاول لسوق عمان للأوراق المالية وشكلت العينة 4 مصارف تم اختيارها عشوائيا تمثلت 33% من مجتمع الدراسة واستخدمت الاستبانة عددها 47 شكلت أكثر من 80% من الاستبيانات الموزعة لأثبات الفرضية وتحليلها باستخدام برنامج SPSS وتوصلت الدراسة الى ان نظم الدفع الالكترونية فسرت 27.3% من التباين الحاصل في اداء البنوك الاردنية وان نظم الدفع تؤثر بالشكل مباشر في اداء البنوك الاردنية ، كما اوضحت الدراسة ان نظام الدفع الالكتروني فسرت 44.4% من التباين في كفاءة العمليات الداخلية للبنوك الاردنية واثبتت ان نظم الدفع الالكتروني تؤثر بشكل مباشر في كفاءة العمليات الداخلية للبنوك الاردنية .

4- دراسة (عبد الشافي والزبيدي,2020) بعنوان (نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي –بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي العراقي).

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم نظم الدفع الالكترونية, واقسامها, وبيان مفهوم الأداء المصرفي, والتعرف على عناصر الكفاءة في الخدمة المصرفية وتضمن البحث دراسة العلاقة بين نظم الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وكفاءة الاداء المصرفي كمتغير تابع, وقد شملت عينة البحث قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي, وقسم المدفوعات في كل من

(مصرف الرافدين, ومصرف الرشيد, والمصرف العراقي للتجارة, ومصرف أشور, ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ,ومصرف بغداد, ومصرف الأهلي العراقي, والمصرف التجاري العراقي, ومصرف عودة فرع العراق) اذا تم اختيار عينة مكونة من (72) موظفا وزعت عليهم استمارات الاستبيان وتوصل البحث الى ان نظم الدفع الالكتروني تسهم في تقليل الوقت والتكاليف الازمة لعمليات تحويل النقود والادوات المالية كما أسهمت في ابتكار اساليب جديدة في انجاز الاعمال المصرفية وتقليل المخاطر الناجمة عن تداول النقد بالشكل التقليدي مما انعكس بالشكل ايجابي على كفاءة الأداء المصرفي وأكدت نتائج التحليل الاحصائي لإجابات عينة البحث وجود علاقة ارتباط طردية ذات معنوية بين نظم الدفع الالكترونية وكفاءة الأداء المصرفي .

5- دراسة (يونس ، 2021) بعنوان (دور انظمة الدفع الالكتروني في تخفيف حدة ازمة حدة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية – دراسة حالة : مصرفي امدرمان الوطني والمزارع التجاري في المدة 2017-2020).

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى قدرة انظمة الدفع الالكتروني على جذب السيولة للنظام المصرفي وتتمثل المشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي: ما هو دور انظمة الدفع الالكتروني في تخفيف ومعالجة ازمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية واعتمدت الدراسة على عينة من مصرفين هما مصرفي درمان الوطني والمزارع التجاري) تكمن اهمية الدراسة في انها تسلط الضوء على جوانب القوة والضعف في انظمة الدفع الالكتروني كما تبرز اهمية الدراسة من خلال إسهام نتائج الدراسة في تبني وتوسيع انظمة الدفع الالكتروني لكي تتفادى المصارف مشكلة السيولة النقدية، تم استخدام المنهج التاريخي في الجانب النظري، بجانب المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، اما في الجانب العملي استخدمت الدارسة منهج التحليل الاحصائي معتمدا على اسلوب الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: لأنظمة الدفع الالكتروني دور في معالجة ازمة السيولة النقدية للجهاز المصرفي، انظمة الدفع الالكتروني عملت على جذب السيولة للجهاز المصرفي ، الامية التقنية لدى الزبائن تؤثر على اقبالهم نحو استخدام انظمة الدفع الالكتروني، اما مشكلة السيولة النقدية بالمصارف

السودانية ترجع بالإساس الى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني، تأخر دخول انظمة الدفع الالكتروني في السودان مقارنة بقدم الجهاز المصرفي السوداني.

ثانيا : الدراسات باللغة الانكليزية

1- دراسة (Kumagaa,2010) بعنوان

"**The challenges of implementing Electronic Payment Systems – The Case of Ghana's E-zwich Payment System**"

(تحديات تنفيذ انظمة الدفع الالكترونية –حالة نظام الدفع الالكتروني E-zwich في غانا)

هدفت الدراسة الى اجراء الكشف عن التحديات والافاق المرتبطة بـ e-ZWICH في مدفوعات التجزئة. وتم استخدام ادارة الاستبيانات شبه المنظمة على خمسين (50) حاملًا لبطاقات e-ZWICH وثلاثين (30) حاملًا لبطاقات ZWICH من غير e-ZWICH. تم استخدام معامل التوافق Kendall واختبار Kruskal Wallis لتحليل البيانات . وقد كشفت الدراسة عن عدد من التحديات التي تحول دون نجاح خدمة e-ZWICH. من بينها فشل الارتباط ، والاعطال المتكررة للالات ، وبطء عملية تقديم الخدمة ، وقوائم الانتظار الطويلة وعدم امكانية الوصول الى اجهزة نقاط البيع قبل وبعد ساعات العمل المصرفي. تظهر النتائج انه على الرغم من هذه التحديات ، فان افاق نظام الدفع الالكتروني e-ZWICH كبيرة بين المستخدمين وغير المستخدمين على حد سواء. بناءً على النتائج ، يوصى بتنظيم ورش عمل للتوعية من قبل نظام الدفع والتسوية بين البنوك في غانا لتشجيع الشركات والافراد الغانيين ، ولا سيما سكان الريف على رعاية الخدمة.

2- دراسة (Joseph & Richard, 2015)

"**Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges**"

(نظام الدفع الالكتروني في نيجيريا: فوائده وتحدياته الاقتصادية)

يتمثل جوهر هذه الدراسة في تسليط الضوء على نظام الدفع الالكتروني في نيجيريا: الفوائد والتحديات الاقتصادية. وقد اعتمدت الاستبانة لاثبات فرضيات البحث الذي اختار من الافراد في نيجيريا كعينة. وتوصلت الدراسة الى ان وجود انظمة الدفع الالكتروني يوفر مزيدًا من الحرية للأفراد في دفع الضرائب والتراخيص والرسوم والفواتير والغرامات والشراء في مواقع غير تقليدية وفي اي وقت من اليوم. يعتمد نجاح انظمة الدفع في التجارة الالكترونية الى حد كبير على تفضيلات المستهلك، وسهولة الاستخدام، والتكلفة، والصناعة، والاتفاق، والتفويض، والامان، وعدم قابلية اعادة الحساب، والقبول. وانه على الرغم من الفوائد العديدة التي تجلبها انظمة المدفوعات الالكترونية للبلد والبنوك والافراد، الا انها تواجه تحدياتها ايضا، وصنفت هذه الدراسة التحديات في اربع مجموعات رئيسية هي، الامان والبنية التحتية والقضايا القانونية والتنظيمية وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية.

3- **دراسة (Rouibah,2015) بعنوان**

"**Electronic Payment Systems Use And Satisfaction In An Arabic Country: Evidence From Kuwait**"

(الاستخدام والرضا عن انظمة الدفع الالكترونية في بلد عربي: ادلة من الكويت)

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تفضيلات الزبائن لبدائل انظمة الدفع الالكتروني وتسعى الى تقييم درجة الاستخدام الحالي والرضا ونية التبني والعقبات المتصورة تجاه انظمة الدفع الالكترونية الحالية. تم جمع البيانات من 350 مستهلكاً في الكويت فيما يتعلق بثلاثة عشر نظام دفع الكتروني متوفر. واظهرت النتائج ان اكثر الانظمة استخداماً هي بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان والدفع نقدًا عند الاستلام وخدمة التسوق والشحن وبطاقة بترونيت المدفوعة مسبقًا والدفع عبر الهاتف المحمول. اما الانظمة التي حظيت بدرجة عالية من الرضا هي الدفع ببطاقات الخصم وبطاقات الائتمان والدفع نقدًا عند الاستلام وخدمة التسوق والشحن والدفع بواسطة بترونيت المدفوعة مسبقًا والدفع عبر الهاتف المحمول. انظمة الدفع

التي يعتزم المستهلكون استخدامها في المستقبل هي: الدفع عبر البطاقة المدنية ، والدفع نقدًا عند التسليم والبطاقات المصرفية المدفوعة مسبقًا عبر الانترنت.

4- دراسة (Fatonah & et.al,2018) بعنوان

"**A Review of E-Payment System in E-Commerce**"

"مراجعة لنظام الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية"

تهدف هذه الدراسة الى مراجعة الادبيات المتاحة لأنظمة الدفع الالكتروني الخاصة بالتجارة الالكترونية بهدف ابراز نطاق نظام الدفع الالكتروني وتحديد الثغرات البحثية للباحثين السابقين والتوصية بالدراسات المستقبلية. وتوصل البحث الى ان هناك حاجة لمزيد من البحث حول كيفية خلق الثقة في انظمة الدفع الالكترونية، واهتمام الزبائن باستخدام انظمة الدفع الالكترونية، وحول اهمية الامن في انظمة الدفع الالكترونية لأنها يمكن ان تؤثر على ثقة المستخدم، والبحث عن المستقبل لأنظمة الدفع الالكترونية. ويوصى الباحث ان يستخدم جمع البيانات طرقًا اخرى، وتحسين وانشاء حلول للمشاكل الخفية فيما يتعلق بالعديد من القضايا، ولا سيما القضايا المتعلقة بالمدفوعات الالكترونية المستقبلية.

5- دراسة (AL-Saji, 2019) بعنوان

"**The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City**"

(دور طرق الدفع الالكتروني في تسهيل المعاملات المالية في مدينة اربيل)

هدفت الدراسة الى قياس مدى توفر وتنوع طرق الدفع الالكتروني في مدينة اربيل ، لمعرفة مدى استخدامها في المعاملات المالية. اشتملت عينة البحث على ثلاثة بنوك (جيهان، ار تي، وبيبلوس). وكانت الاستبيانات الموزعة 40 استبانة وجمعت 31 فقط كانت صالحة للتحليل الاحصائي. تم تصميم الاستبيان وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي الابعاد. تم استخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي لاستخراج النتائج. واظهرت النتائج ان البنوك لديها اهتمام كبير بطرق الدفع الالكتروني لجذب الزبائن وتحسين خدمات الزبائن. تقتصر

طرق الدفع الالكترونية على الزبائن الذين يتمتعون بقدرة جيدة على التعامل مع الانترنت. ووفقًا للنتائج، قدم الباحث عددًا من التوصيات منها على البنوك الاهتمام بإصدار طرق دفع الكترونية جديدة وحديثة لجذب زبائن جدد ومتابعة التطورات في الاسواق العالمية. كما يجب على البنوك والمنظمات المتخصصة الاخرى اجراء برامج توعية للزبائن حول اهمية وسهولة استخدام طرق الدفع الالكتروني في المعاملات المالية في الاسواق المحلية والدولية.

ما ميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تناول جميع مكونات نظام المدفوعات الالكتروني.
- التطرق إلى نظام المدفوعات العراقي منذ بدء انشائه الى سنة 2021.
- عرض حجم التعاملات الالكترونية في بداية هذا النظام مقارنة بأوقات البحث الاخرى وتحليل اتجاهها.

الفصل الثاني

التأطير النظري لأنظمة الدفع الالكتروني

المبحث الاول

التحويل الالكتروني للأموال

اولاً_ مفهوم التحويل الالكتروني للأموال

بعد التطور التكنولوجي والتقني في العصر الحاضر دفع بالعديد من القطاعات الى مواكبة هذا التطور ومحاولة الاستفادة منه قدر الامكان، ويعد القطاع المصرفي وعمليات التحويل المصرفية أحد اهم القطاعات التي واكبت هذا التطور التكنولوجي في العمليات المصرفية أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، في ظل وجود التنافسية والسرعة في انجاز المعاملات. ويعتبر التحويل الالكتروني أحد اشكال التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، وتأتي اهمية من خلال تقديم أفضل واسرع خدمة للزبائن التحويل الالكتروني للأموال بانهُ عبارة عن علاقة بين الامر بالتحويل او المرسل والمستفيد. وكنتيجة لهذه العملية نشأ امر التحويل من الأمر الى بنك وفي حالتنا هذه البنك الاصلي بأن يدفع هذا البنك للمستفيد مبلغا أو يأمر هذا البنك بنكا أخر يسمى البنك الوسيط (الثالث) بالقيام بهذه العملية (غزوي،2021،285).

والتحويل الالكتروني للأموال جزءا بالغ الاهمية في العمليات التي تقدمها المصارف لزبائنها عن طريق الشبكة الدولية وبإدخال البرامج ولاسيما المطورة في اجهزة الحاسوب المستخدمة لديه نتيجة التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات وبهذا اصبحت المصارف تعتمد في تنفيذ عملياتها على الركيزة الالكترونية اي تقديم عملياتها التقليدية او المطورة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية (فارس،2011،6) .

والتحويل الالكتروني للأموال هي عملية الوفاء بالتزام من جانب الدافع تجاه المستفيد. والدافع هو الطرف في الذي يصدر امر الدفع الى المستفيد.

والمستفيد هو المتلقي النهائي للأموال وتسهم البنية التحتية لأنظمة الدفع في الاداء السليم للأسواق ولذلك فان توافر اليات دفع موثوقة وامنة لتحويل الاموال شرط لا غنى عنه لغالبية المعاملات الاقتصادية (kokkola , 2010,25).

ويشير (المري،2021)إلى أن التحويل الالكتروني للأموال بانهُ "مجموعة الاجراءات التي تبدا بأمر التحويل الصادر عن المصدر بهدف الدفع للمستفيد ،ويشمل ذلك اي أمر صادر عن بنك الأمر أو البنك الوسيط يهدف الى تنفيذ أمر مصدر امر الدفع، ويتم التحويل بقبول بنك المستفيد دفع مبلغ الأمر لمصلحة المستفيد المبين في امر الدفع.(المري،2021،283).

ويضيف (فارس،2011) ان التحويل الالكتروني للأموال من العمليات المصرفية التي يتم فيها نقل او تحريك الاموال بين الحسابات من دون نقل مادي لها، ولأهميته في الحياة الموطنين بشكل عام والتجار بشكل خاص إذ أصبح ملازماً للنشاط التجاري نجد التشريعات التي تناولتهُ قد وضعته في اطار قانوني خاص (فارس،2011،6).

ثانياً_ انواع التحويل الالكتروني للأموال

تعرض الادبيات التي تناولت التحويل الالكتروني الى ان مفهوم التحويل الالكتروني للأموال بصورة عامة ولم تقسمهٌ على انواع لتفرض عليه قواعد محددة من دون تميز بينها، في حين نجد الفقه اكثر تفصيلاً، اذا يجتهد في تقسيمه على انواع تقوم على أسس أو قواعد متعددة ومهما يكن الغرض من التحويل فإنها قد تتم بين حسابيين مصرفيين من خلال مصرف واحد أو اكثر. وهذا ما نوضحهُ من خلال الاتي (فارس،2011،14):

1_ التحويل بين حسابين في مصرف واحد

يقوم المصرف هنا بناء على طلب الزبون بخصم مبلغ التحويل من حساب الأمر وقيدهُ في حساب المستفيد إذ يكون في هذه الصورة لكل من الأمر والمستفيد حساب في المصرف ذاتهُ وقد يعود الحسابان للأمر بالتحويل نفسهُ اذ يقوم الامر بإصدار أمر التحويل

الى المصرف بأجراء التحويل من أحد حساباته المدينة لدى المصرف الى آخر في المصرف ذاته.

كان يقوم بطلب التحويل لمبلغ من الاموال من أحد حساباته الدائنة لتغطية أحد حساباته المدينة لدى المصرف وذلك لان الحسابات المختلفة وان كانت لشخص واحد فإنها تكون مستقلة عن بعضها البعض.

كما ان التحويل الاموال الذي يتم بين حسابات لدى فروع المصرف الواحد تعد حسابات لدى فروع المصرف الواحد عندما يقوم بإصدار أمر إلى المصرف لتحويل مبلغ نقدي من حساب إلى آخر لحاجته الى تغطية الحسابات المكشوفة أو الحسابات المتجاوزة لحدود السحب لتجنب الفوائد المعروضة على تلك الحسابات.

وهذه الصورة من صور اذ ان العملية تتم بلحظة واحدة من دون فارق زمني بين عملية الخصم من الجانب المدين لحساب الامر وعملية الاضافة للقيد في الجانب الدائن لحساب المستفيد عن طريق استعمال الحاسوب. وتتميز أيضا بأن أطرافها اثنان فقط في حال كون الحسابان يعودان للأمر نفسه وهما الأمر وحساب المستفيد في المصرف ذاته أي حسابين لشخص باسم التحويل الكتابي (writen transfer) لأن أبسط عمليات تحويل الاموال هي التي تكون بين حسابين في مصرف واحد، وهنا يتم نقل الاموال من حساب الى آخر عن طريق التحويلات الكتابية او التغيرات المحاسبة والتي بواسطتها تخصم الأموال بالشكل الالكتروني من الحساب المدين وتضاف إلى حساب الدائن.

2_ التحويل بين حسابين في مصرفين او أكثر

تكون هذه الصورة أكثر استعمالا في المعاملات الدولية إذ لا تكون حساب الامر والمستفيد في مصرف واحد على الأغلب ألي أن التحويل هنا ليس بسيطا كما في الصورة الأولى بل يكون ثنائيا أو مركبا كما يطلق عليه بعض المختصين فيكون ثنائياً اذا كان حساب كل من الامر والمستفيد في مصرفين مختلفين أو فرعين لمصرف واحدا لشخصين مختلفين ويشترك المصرفان في شبكة الاتصالات الالكترونية ذاتها ففي هذه الحالة يستلزم الامر تدخل مصرف المستفيد لتنفيذ بإصدار مصرف الأمر أمراً بالتحويل والذي سيلتزم بيه

بوسيلة الالكترونية الى مصرف المستفيد ليتعامل معه الكترونيا بقيد قيمته في الجانب الدائن للمستفيد مرة وفي الجانب المدين للمصرف المصدر مرة أخرى ويكون مركبا عندما لا يكون لمصرف الأمر وسائل اتصال الالكترونية مع المصرف المستفيد لعدم اشتراكهما في شبكة الاتصالات الالكترونية واحدة مما تستدعي الحاجة الاستعانة بمصرف واحد أو أكثر يعمل وسيطا لتفيد أمر التحويل الالكتروني

ثالثاً_ مزايا نظام التحويلات المالية الالكترونية

ينتج عن التحويلات المالية الالكترونية عدة مزايا لمستعملي هذا النظام (نور الزين وعمر،2018،258):

1_ توفير النقدية بصورة فورية يودي هذا النظام الى سرعة الاستجابة ومنه سرعة التدفق النقدي وسرعة دوران النقود.

2 _تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، إذ ان المقاصة الآلية أدت الى تقليص العديد من العمليات، حيث تلغي صناديق تجميع الصكوك حسابات خسائر عمليات الائتمان المعالجة التسوية وغيرها من عمليات المقاصة التقليدية.

رابعاً_ شروط عملية التحويل المصرفي الالكتروني

تشترط عملية التحويل الالكتروني وجود عدد من الاعتبارات يجب اخذها في الحسبان أهمها(المساعد،2015،37):

1_ وجود حسابين

لكي تتحقق عملية التحويل المصرفي الالكتروني يجب أن يكون لكل من الزبون الأمر بالتحويل والمستفيد منه حساب مصرفي. سواء كان الحسابان في نفس المصرف الموجه اليه الأمر بالتحويل. أو في مصرفين مختلفين وسواء كان الحسابان عائدين إلى شخصين مختلفين أم الى شخص واحد وهنا لابد ان يكون الحسابان مفتوحين اما في الحالة عدم وجود حساب للعميل الامر بالتحويل لدى البنك الموجه اليه الأمر فانه لا يملك الحق بان يأمر البنك بأجراء أي تحويل

2_ محل التحويل المصرفي مبلغ النقود

من الجائز ان يرد التحويل المصرفي على نقل كمية من الأوراق المالية من محفظة الأمر الى محفظة المستفيد عندما تكون غير معينة بذاتها أو كانت لحاملها واستناداً الى هذا جرت العادة ان ترد عملية التحويل المصرفي على نقود بوصفها الوسيلة السائدة في الوفاء والأداء لذلك لابد ان يكون في حساب الأمر بالتحويل رصيد مساو على الاقل للمبلغ المطلوب تحويله. فاذا كان الرصيد اقل من المبلغ المعين في أمر التحويل وكان الأمر موجها من الأمر مباشرة الى مصرف كان للمصرف رفض تنفيذه أن يخطر الأمر بذلك.

3_ الكتابة في التحويل المصرفي

سار العرف المصرفي على اعتماد الكتابة في إصدار أمر التحويل المصرفي حيث تعد البنوك نماذج مطبوعة تسلمها الى زبائنها لاستعمالها في اصدار أوامرهم بالتحويل يقوم الزبون بملء فراغات النموذج ويسلم الى البنك الذي يحتوي على بيانات جوهرية كاسم المستفيد ورقم حسابه والامر بتحويل مبلغ معين واسم وتوقيع الامر بالتحويل معززا برقم حسابه الذي يخصم منه المبلغ المطلوب تحويله.

خامساً_ صور التحويل الالكتروني للأموال

تختلف صور التحويل الالكتروني للأموال حسب الاطراف والعناصر المتداخلة في هذا الاخير إذ يمكن اجمال هذه الصور في أربع حالات (سعيد،2013،11):

1 _التحويل الالكتروني للأموال حسب عدد البنوك المتداخلة في هذه العملية

فيما يخص عدد البنوك المتداخلة هناك صورتان الأولى يتمثل في التحويل البنكي بين حسابين في بنك واحد والثانية في التحويل البنكي بين حسابين في بنكين مختلفين ففي الصورة الأولى يقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة من حساب الامر وإضافته الى حساب المستفيد حيث يترتب على ذلك نقص جانب الحساب الدائن لدى الامر ليضاف بنفس القدر في حساب المستفيد مع ثبات مجموع ارصدة البنك. وتعد هذه الصورة الاخيرة من أبسط الصور الحوالات وأسرعها واكثرها استخداما إذ غالبا ما يتم تحويل الاموال من حساب

الادخار الى حساب الجاري والعكس فهذه العملية يتم في لحظة واحدة بدون فارق زمني بين عملية الخصم والاضافة عند استعمال القيد عن طريق الحاسوب. والثانية تتمثل بين حسابين مختلفين اذ يتم خصم قيمة الحوالة من حساب الامر ويقوم في المقابل بنك المستفيد بقيد قيمة الحوالة في حساب المستفيد ومن ثم تتم عملية المقاصة بين البنكين.

2_ التحويل الالكتروني للأموال حسب المستفيد.

قد يتم التحويل الالكتروني للأموال من حساب الى آخر كلاهما مفتوح بحساب الامر بالتحويل لدى البنك نفسه أو لدى بنكين مختلفين، كما قد يتم التحويل بين حسابين لشخصين مختلفين لدى البنك نفسه او لدى بنكين مختلفين اي هناك صورتان للتحويل الالكتروني للأموال استنادا الى المستفيد فقد يكون المستفيد شخصا مستقلا عن اطراف عقد التحويل الالكتروني للأموال فالصورة الاولى من التحويل تتم إذا قام الامر بإجراء التحويل من أحد حساباته لدى البنك الى حساب اخر في بنك نفسه، وقد يقوم الامر بتحويل مبلغ من حساب لدى بنك الى حساب في بنك آخر وتتميز هذه الصورة من صور التحويل الالكتروني للأموال بان اطراف هذه العقد هما اثنان فقط الامر هو ذاته المستفيد والبنك، والصورة الثانية هي التحويل من حساب الامر الى حساب المستفيد لدى البنك نفسه او بنك آخر وفي هذه الحالة يضع بنك الامر تحت بنك المستفيد ائتمانا بمبلغ مساو للمبلغ المراد نقله ويقوم هذا الأخير بتنفيذ قيمة الحوالة في حساب المستفيد وبعد ذللك نسوي العلاقة بين البنكين.

3_ التحويل الالكتروني للأموال حسب سرعة التحويل

شهد التحويل الالكتروني للأموال في الآونة الاخيرة تغيرا ملموسا وبالأخص من حيث سرعة التحويل ،حيث ظهرت شركات متخصصة في خدمة الحوالات تمتلك شبكة واسعة من الوكلاء في جميع انحاء العالم يربطهم نظام معلوماتي مغلق خاص بالشركة ، إذ يمكن للمستفيد استلام قيمة الحوالة خلال ثواني معدودة من وقت اصدار أمر التحويل، وهناك الحوالات المادية التقليدية تأخذ صور التحويل الالكتروني للأموال التي اصبحت تقل يوما بعد يوم وأقل تكلفة مقارنة بالحوالات السريعة ،فهذا النوع من الحوالات يحتاج الى بعض الوقت لكونه يرد الى بنك المصدر ويكون وصوله تسلسليا وحسب تاريخ ورودها الى بنك المصدر أو المستفيد إذ لا يتم تقديم احدهما على الآخر في التنفيذ.

4_ التحويل الالكتروني للأموال حسب نوع الحوالة

فيما يخص شروط الحوالة فالتحويل الالكتروني للأموال له صورتان أذ يقترن بشرط أو بشروط معينة احيانا، واحيانا لا، فالحوالة تكون غير مشروطة اذا لم تتضمن أمر صادر عن الأمر أي شرط يتوقف عليه ايداع مبلغ الحوالة في حساب المستفيد والصورة الثانية تتمثل في الحوالة المشروطة والتي تتميز عن سائر الحوالات بوجود شرط يحدده الأمر في أمره الموجه الى بنك والذي يلتزم به هذا الاخير والذي اعتبر محلا بتنفيذ التزامه الناشئ عن عقد التحويل الالكتروني للأموال وشروط الحوالة متعددة ويصعب حصرها فهي تخلفت من أمر الى أخر وهي اما تكون موجهة من قبل الأمر الى بنك المصدر أو البنك المنفذ او المستفيد وجميع هذه الشروط تنفيذها من التزامات البنك وهو إما أن ينفذها بنفسه أو يلتزم بالتأكد من تنفيذها بنك المستفيد والمستفيد شخصا لها .

المبحث الثاني

نظام المدفوعات الالكتروني المفهوم والاهداف والمخاطر التي تعترضه

اولاً_ مفهوم نظام المدفوعات الالكتروني

اصبحت التجارة الكترونية من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في العصر الحالي، كونها تستخدم تقنيات العمل بالأنترنت والشبكات وتطوير أنشطة الأعمال الحالية والتي يمكن أن تنفذ كليا بصورة الكترونية أو بصورة جزئية.

ويشكل نظام الدفع الالكتروني الجزء الأهم في محور البنية التحتية المالية، وتعد مؤشرا من مؤشرات قياس درجة تطور القطاعات الاقتصادية وتنبثق أهميتها كونها من أهم القنوات التي من خلالها يتم نقل الاموال بين المصارف والمؤسسات المالية بدقة وسرعة وكفاءة الأمر الذي يسهم في تخفيض تكاليف إجراء عمليات الدفع وانخفاض مخاطر العمليات غير المؤتمنة وزيادة اعدادها (جاسم ومحمد،2020،116).

ويعرف نظام الدفع الالكتروني" بانهٌ مجموعة والاجراءات، والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين الأعضاء المشاركين داخل النظام (المصارف والمؤسسات المالية) وذلك على وفق اتفاقُ مبرم بين الاعضاء المشاركين بالنظام، ومشغل النظام على ان تتم عملية انتقال الاموال باستخدام بنية اساسية فنية على وفق تقنيات متفق عليها "(عبد الشاقي والزبيدي،2020،81).

ويعرف نظام المدفوعات بانه البنية التحتية المكونة من المؤسسات والادوات والقواعد والاجراءات والوسائل التقنية الموضوعة لتفعيل تحويل القيمة النقدية بين الاطراف التي تفي بالتزاماتها المتبادلة، وتحدد كفاءتها الفنية كفاءة استخدام اموال المعاملات في الاقتصاد والمخاطر المرتبطة باستعمالها وان ما يجعله (نظاما) هو انه يستخدم بدائل نقدية باستخدام النقود الالكترونية وغيرها من المعدات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياته (Joseph & Richard , 2015 , 56)

وان الدفع الالكتروني الوسيلة التي نقلت القيمة الاقتصادية بين البائع والمشتري، وله العديد من المزايا مقارنة بالدفع التقليدي منها السرعة والتكلفة الأقل والتطور المستمر وهو الوسيلة الأكثر فعالية عند التسوق عبر الانترنت وتواجه عملية الدفع الالكتروني العديد من المخاطر والعقبات لدى المستهلك أو الزبون(النعيمي،2016،18).

ثانياً_ اهمية نظام المدفوعات الالكتروني

تكتسب انظمة الدفع الالكتروني اهمية كبيرة كانت وراء انشائها وانتشارها لعل اهمها (عبد الشافي والزبيدي،2020،82):

1 _ان نظام الدفع يؤثر وبشدة في الاستقرار والقدرة التنموية للاقتصاد ويمكن أن تودي اخفاقه إلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد المالية.

2_ تمثل نظم الدفع والتسوية أحد أهم مكونات البنية التحية اللازمة لعمل اقتصاد السوق.

3_ تعد نظم الدفع وتسوية الاوراق المالية من المكونات الاساسية لتنفيذ السياسية النقدية بالشكل سلس.

4 _تعد سلامة وكفاءة أداء نظم الدفع من العوامل الاساسية في الحفاظ على استقرار العملة.

5 _تعد سلامة وكفاءة اداء نظم الدفع من العوامل الاساسية في الحفاظ على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي.

6_ تقليل نسبة النقد المتداول، وتوفير معلومات شاملة على إدارة النقد.

7 _انجاز المعاملات ذات القيمة (العالية، والمنخفضة) بسرعة وبأمان وبشفافية.

8_ تسهيل طرائق الدفع، والتحويل، والسداد، لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية.

9_ الإفادة من التقنية، وذلك بزيادة الدقة والكفاءة للعمليات المصرفية المختلفة.

ثالثاً_ اهداف نظام المدفوعات الالكتروني

نظام الدفع الالكتروني هو نظام دفع مبني على تقنيات الالكترونية وتقنيات الاعلام الالي التي تستعمل لغرض صناعة الدفع الالكتروني، من خلاله يتم تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي، وقد جاءت أهداف هذا النظام لتقضي على مساوى نظام الدفع التقليدي التي عانت منه المنظومة البنكية والمتمثلة فيما يأتي (محفوظ،2020،63):

1_ وضع نظام المقاصة عن بعد لدفعات كتلية للوكالات البنكية، مهما كان موقعها ودرجة نشاطها بحيث كل البنوك تشارك في نظام المقاصة.

2_ تخفيض مدة تحصيل للقيم المالية (شيك أمر بالتحويل، ورقة تجارية.... الخ) في مدة زمنية لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر، علماً أن هذه المدة كانت تتعدى شهراً كاملاً في السابق.

3_ تأمين المبادلات بين شبكة البنوك، بمعنى وضع إطار أمنى تام لكل المبادلات البنكية التي اصبحت تتم عبر شبكة اتصال الالكترونية، عكس النظام السابق الذي كان يتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية، وهذه الطرق غير مؤمنة لهذه التبادلات

4_ تنشيط الاجراءات مع تخفيض الأخطار والأخطاء بمعنى الغاء الاجراءات في تنفيذ جميع العمليات الحسابية لتحصيل وسائل الدفع (خزعل وعلي،2017،311).

5_ إجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونياً.

6 _التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويلات المالي الالكتروني بين الزبائن بدلا من استخدام الايداع النقدي.

7_ السعي الى تقليل الكلف والوقت فظلا عن توفير السرية في نقل البيانات.

8_ تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

رابعاً_ تحديات نظام المدفوعات الالكتروني

نظام المدفوعات الالكتروني على رغم من العديد من الفوائد التي يقدمها هذا النظام تأتي معه العديد من المخاطر حتى في دول العالم المتقدمة ومنها (Kumaga,2010,17-22) (خزعل ومحمد علي،2017،312)

1_ الامان

يعد امن المعلومات والبيانات امراً ضروريا، وامن المعلومات هو الممارسات والاجراءات والتكنولوجيا المطبقة التي تضمن حماية المعلومات من التعديل او التغير العرضي (النزاهة) والوصول غير المصرح به(السرية)، ومتاح بسهولة للمستخدمين(الاتاحة)، لا يكتسب نظام الدفع الالكتروني غير الامن ثقة مستخدميه، فالثقة امر ضروري لضمان قبول المستخدمين ومن بين المخاطر التي يتعرض لها نظام المدفوعات

أ_ مخاطر تشغيلية

هي المخاطر الناجمة عن فشل في العمليات الداخلية للأنظمة أو الزبائن أو أحداث خارجية أو عطل تقني أو عدم وجود بنية تحتية جيدة الذي يودي إلى تعطيل الاجهزة والانظمة وغير ذلك

ب_ مخاطر خرق انظمة الامان والحماية

تتميز عمليات الدفع الالكتروني بإمكانية اختراقها من قبل القراصنة لشبكة المعلومات الا ان التطوير يقدم كل يوم حلولا للسيطرة على مثل ذلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر إلى الرقم الشخصي إلى برامج امنة

2_ البنية التحتية

تمثل البنية التحتية المناسبة لنظام المدفوعات الالكتروني تحديا، ولكي ينجح نظام المدفوعات الالكتروني، من الضروري وجود بنية تحتية موثوقة وفعالة من حيث التكلفة يمكن الوصول اليها من قبل أغلبية المتعاملين، تشمل البنية التحتية لاتصالات المدفوعات

الالكتروني شبكة الكمبيوتر مثل الانترنت وشبكة الهاتف المحمول المستخدمة للهاتف المحمول ،فضلا عن ذللك يجب اتمته الانشطة والعمليات المصرفية، والشبكة التي تربط البنوك والمؤسسات المالية الاخرى للمقاصة وتأكيد الدفع هو الشرط مسبق لأنظمة الدفع الالكترونية، شبكة الهاتف المحمول والانترنت متاحة بسهولة في العالم المتقدم ولا يواجه المستخدمون عادة مشكلات في البنية التحتية للاتصالات.

3_ التحديات التنظيمية والقانونية

تمثل مجموعة القوانين والقواعد واللوائح الوطنية والاقليمية والدولية الاخرى متطلبات مهمة للتنفيذ الناجح لخطط نظام المدفوعات الالكتروني، وتشمل قواعد غسيل الاموال، والاشراف على المصارف التجارية ومؤسسات الاموال الالكترونية من قبل السلطات الاشرافية، والاشراف على نظام الدفع الالكتروني من قبل البنوك المركزية وحماية المستهلك والبيانات والتعاون وقضايا المنافسة، فان الطبيعة الافتراضية والعالمية للدفع الالكتروني تثير ايضا اسئلة قانونية مثل صحة العقود الالكترونية والتوقيع الالكتروني.

4_ التحديات الاجتماعية والثقافية

الاختلافات في المستويات الثقافية والتاريخية والتعليمية لدى المتعاملين في استخدام اشكال الاموال المختلفة الى تأخير انظمة الدفع الالكتروني، إذ تتطلب انظمة المدفوعات الالكتروني الحديثة وقتا لكسب ثقة الناس حتى لو كان اقل تكلفة وأسهل من انظمة الدفع التقليدية

المبحث الثالث

نظام المدفوعات العراقي

اولاً_ ما هو نظام المدفوعات العراقي (Iraq Payments System-I.P.S)

يمتلك العراق واحداً من أكثر انظمة الدفع الالكترونية المتطورة في العالم، وهو النظام المسؤول عن تبادل اوامر بين البنوك اليا وباستخدام شبكة آمنة وفعالة، ويقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان وكفاءة انظمة الدفع وعمليات المقاصة.

ونظام المدفوعات العراقي هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة امنة وكفؤة حيث يعتبر البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكا للنظام ويدبر حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة انظمة الدفع وعمليات التقاص (سليمان،2013،5).

ثانياً_ خصائص نظام المدفوعات العراقي

هناك عدد من السمات التي يتميز بها I.P.S وهي كالاتي (الخزرجي والبارودي،2014،14) (خزعل ومحمد علي،2017،311):

1_. يتميز بكونه أداة تستخدم من قبل البنك المركزي لمراقبة السيولة النقدية والسيطرة عليها مع السرعة في التسوية وسهولة في التطبيق.

2_ يسمح في إجراء التحويلات المالية والتسوية الانية ومن خلال الدخول المباشر على حسابات المصارف لدى البنك المركزي

3_يعمل (نظامI.P.S) ضمن شبكة خاصة (اكسترانت)تربط بين البنك المركزي وادارة المصارف الرئيسة، وليس ضمن نطاق الشبكة الدولية(الانترنيت) وذلك للحد من التلاعب والتجسس.

4_ القدرة على الانتقال من مدة تسوية الى اخرى وتنفيذ المدفوعات في أوقات التسوية المحددة لها، اذ يتم استلام المبالغ بعد انتهاء الوقت المحدد للتسوية ويتم تعليق القيمة لحين حلول الوقت.

5_ نظام مبني على تكنلوجيا الشبكة الدولية للمعلومات بغرض تسوية المدفوعات ومتابعة التحويلات المالية بنظام المعالجة الالكترونية فقط وبدون تدخل يدوي وهذا بدوره يقلل من نسبة المخاطر الناجمة عن الملاكات البشرية.

6_ يسمح لإدارة العمليات في المصارف بمراقبة التحويلات اليومية والتحركات لأي تعاملات ومنذ لحظة الدخول وحتى المعالجة النهائية للمعاملة.

7 _يقوم بإرسال كشوف الحسابات لجميع المصارف المحلية عند نهاية كل يوم

8_ يمكن من خلاله تبادل الإخطارات في إطار الاتفاقيات الثنائية ما بين البنك المركزي والمصارف الحلية مع امكانية تصنيف المدفوعات كلً حسب نوعها.

9_ وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي لعام (2004) فان البنك المركزي وبوصفه السلطة النقدية له الحق في الاشراف على تنفيذ نظام المدفوعات العراقي ومراقبة المصارف التجارية المحلية في تطبيقاتها لنظام تسوية المدفوعات.

10_ الاتصالات ما بين الادارات العامة للمصارف والبنك المركزي العراقي.

11_تتم تصميم هذا النظام للتخلص من مخاطر التسويات والائتمان والسيولة والتشغيل.

12_ استخدام نظام متطابق مع المبادئ العامة للنظم المصرفية واستخدام المعايير الدولية المصممة من خلال الشبكة المصرفية المعتمدة.

13_ التحكم في تنفيذ المدفوعات بموجب الاموال المتوفرة باستخدام مبدا ما يدخل اولا يخرج اولا.

14_ تجنب الاخطاء الناجمة عن العمل اليدوي.

ثالثاً_ فوائد نظام المدفوعات الالكتروني

لقد حدد البنك المركزي العراقي فوائد نظام المدفوعات الالكتروني كالاتي (خزعل ومحمد علي،2017،311)

1 _أمكانية إجراء عمليات الدفع بالشكل سريع وموثوق.

2_ امكانية التعامل بمبالغ ذات قيم عالية ومنخفضة وللإفراد والمؤسسات.

3 _يوفر امكانية انجاز التعاملات بالشكل سريع وآمن وشفاف.

4 _منظومة متبادلة لارتباط المصارف بعضها مع بعض.

5_ توفر امكانية كبيرة لزيادة عدد الزبائن والعائدات للمصارف.

6_ تعد عامل جذب للاستثمارات المستقبلية.

7_ التقليل من الجهد.

8_التقليل من الاجراءات المستندية والتعامل بأدوات الدفع الورقية (عملة، الصكوك، الخ).

المبحث الرابع

مكونات نظام المدفوعات العراقي

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الانظمة الاتية:

اولاً _نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

ثانياً _نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

ثالثاً_ نظام المقاصة الداخلي (IBCS)

رابعاً_ نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD)

خامساً_ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق (IRPSI)

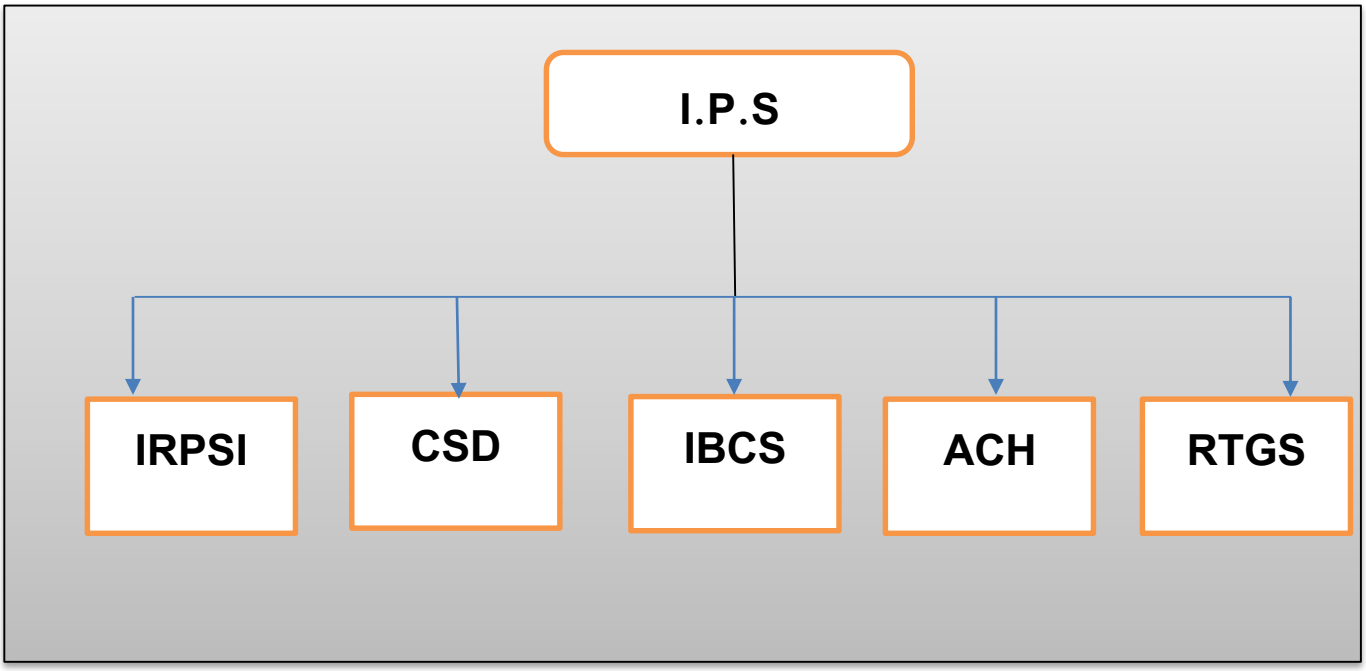

الشكل (1) مكونات نظام المدفوعات العراقي

المصدر : من اعداد الباحثة

اولاً_ نظام التسوية الاجمالية الانية (Real Time Gross Settlement-RTGS)

من اهم الخطوات التي اتخذها البنك المركزي في توجهاته نحو تحديث نظام المدفوعات العراقي واستخدام التقنية الالكترونية وبما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والتوجهات الحديثة استحداث نظام مدفوعات عالية القيمة وادخال نظام(R.T.G.S) كأحد الانظمة الرئيسة في نظام المدفوعات العراقي، ومن اجل التنفيذ الكفوء لهذا النظام ثم التعاقد مع احدى الشركات العالمية الامريكية الخاصة بتجهيز البرمجيات الجاهزة للتطبيق وهي(شركة_Montran) وتعد هذه الخطوة هي الركيزة الاساسية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في اصلاح نظام المدفوعات العراقي وتطوير القطاع المصرفي. في توجهيه نحو استخدام وسائل التسوية الالكترونية (الخزرجي والبارودي،2012،15).

وأشار البنك المركزي في تقريره السنوي الى عدد من النقاط فيما يتعلق بنظام التسوية الاجمالية الانية(RTGS) نذكر منها (البنك المركزي العراقي،2017،1)

ان البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام، ويأخذ على عاتقه نصيب برامجه في مواقع المشاركين فظلا عن عقد دورات تدريبية لمستخدمي المصارف أما الدور الاداري فيقوم البنك المركزي العراقي بمهام مختلفة من اهمها مراقبة حسابات المصارف، في المرحلة الاولى لتنفيذ هذا النظام شاركت خمسة مصارف في اجراء عمليات التسوية فيما بينها ولكن طبقاً لخطط التدريجية التي وضعها البنك المركزي للتوسع في العمل حيث يشمل النظام حاليا جميع المصارف وفروع المصارف الاجنبية والحاصلة على اجازة للعمل في العراق.

تتوفر بالنظام ميزات الامان، كما ان التخاويل اللازمة لتشغيل النظام تم توفيرها من قبل البنك المركزي العراقي حصريا.

ويعد نظام التسوية الاجمالية الفورية للمعاملات(RTGS) الصورة الوحيدة الأكثر وضوحاً للتسوية الاجمالية الفورية التي تمر بتسوية انية وبالشكل نهائي بمجرد وصول أمر الدفع شرط ان تكون الاموال المتاحة كافية في حساب بنك الارسال. وتشير كلمة التسوية في بنك الاستلام وبالشكل نهائي يعني ات تكون حتمية وعدم قابلية التسوية للإلغاء وبمعنى

اوضح ان التسوية هنا في هذا النظام تكون غير مشروطة وحتمية وفي نظام (RTGS|) فان الوقت الحقيقي Real Time تعني ان اوامر الدفع تكون منفذة وبالشكل متواصل ومستمر في الحال عند دخولها النظام بينما التسوية الاجمالية تعني ان المبلغ الاجمالي لكل امر دفع من الأموال يكون قد تم تحويله (ابو رحمة،2009،27).

ومفهوم نظام التسويات الاجمالية الانية هو عملية تحويل الاموال بمبالغ كبيرة بين المصارف من خلال ملآذات امنة وبوقتها وتعني التسوية الانية عدم وجود مدة انتظار وينعكس الدفع على انه نهائي ولا رجوع فيه (Muhoro & Mungai,2018,111). ويقوم هذا النظام بمعالجة اوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دينار والمدفوعات المستعجلة عبر هذه النظام. وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص ولحساب زبائنهم على حد السواء وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية والمعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات وتخفيض مخاطر الدفع بين البنوك (محفوظ،2019،62).

ويعرف نظام التسوية الاجمالية الانية بانهٌ نظام متخصص في تحويل النقود بين مصرف وآخر وعلى الأساس الاجمالي، ولا تخضع الصفقة الى أية مدة انتظار، وتتم تسوية الصفقات في أقرب وقت يتم معالجتها، وتتم هذه التسوية من دون اساس التجميع والمفاوضة مع اية معاملة اخرى، وتكون عملية التسوية نهائية وغير قابلة للنقص (عبد الشافي والزبيدي،2020،82).

1_ اهداف نظام RTGS (سليمان،2013،6)

أ_ إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة اضافة الى ضمان التسوية النهائية الغير قابلة للنقض وهذه ميزة حسنة ذات قيمة عالية للزبون.

ب_ زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات.

ج_ القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة.

د _تحسين ادارة السيولة.

ح_ يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة.

و_ تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

2_مميزات نظام (R.T.G.S)

يمتلك نظام التسوية الاجمالية مجموعة من المميزات منها توفير نهائية المدفوعات خلال اليوم وعلى مستوى المصارف وهذا يؤكد ان عملية الدفع غير قابلة للرجوع فيها ومن ثم تزداد درجة التأكد والثقة في كفاءة النظام والمصرف من قبل الزبائن.كما يسمح هذا النظام بتسوية المدفوعات بين الأطراف المشاركة، فضلاً عن استخدام حسابات الاطراف المشتركة لدى البنك المركزي للتسوية وتكون (حساب مدين) و(حساب داين) لكل من الطرف المحول والمستلم.

كما يتميز هذا النظام بانه يحتاج الى سيولة ومبالغ كبيرة من الاحتياطات لإتمام عمليات التسوية في الوقت المحدد. كم يمنح نظام التسويات الاجمالية المصرف المستفيد بالحصول على الفرصة باستخدام الاموال التي حصل عليها في شتى الاستثمارات بحرية وثقة.

واخيراً يقوم نظام التسوية (R.T.G.S) بالحد من تأثيرات مشاكل السيولة على النظام المالي والمصرفي ككل والتي تسهم في التقليل من مخاطر المدفوعات الالكترونية سواءً على الصعيد المحلي أو الدولي (الخزرجي والبارودي،2012،5).

3_الخدمات التي يقدمها نظام التسوية الانية(RTGS)

يقوم النظام بتقديم خدمات الدفع المتبادل بين المؤسسات لكل من البنك المركزي العراقي والمؤسسات المشاركة والتي تعرف(بالمشاركين) من خلال تقديم هذه الخدمات، ويقوم نظام(RTGS) بإجراء الوظائف الاتية: (عبد الشافي والزبيدي،2020):

أ_ معالجة التحويلات المالية.

ب_ إدارة الارصدة.

ج_ المراقبة، وإصدار التقارير.

ح_ التعامل مع الرسائل الاعلامية لتنبيه المشاركين على الأمور المفاجئة التي قد تحصل خلال اليوم.

د_ اداء عمليات التسوية لنظام ACH، ونظام CSD.

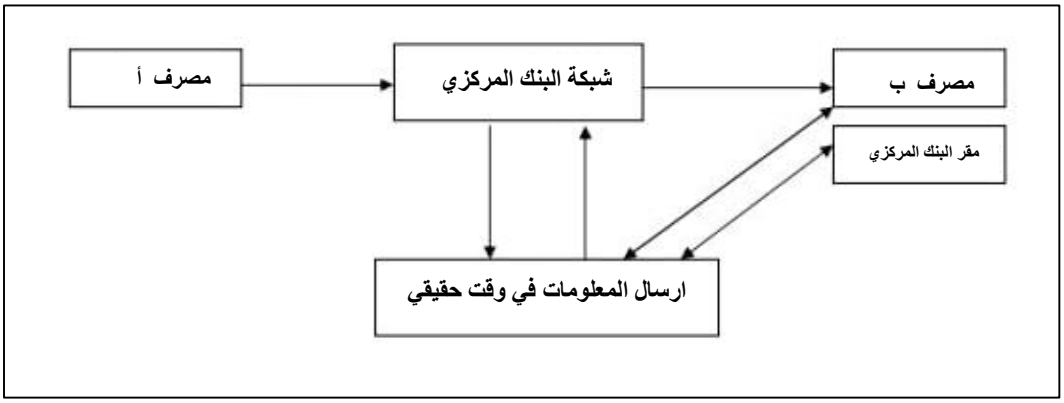

الشكل (2) نظام RTGS

المصدر: فريدة قلقول،2013، اهمية انظمة الدفع الالكترونية في المصارف دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي الجزائر، ص90.

ثانياً _نظام المقاصة الالكترونية (Automated Clearing House-ACH)

غرفة المقاصة الالكترونية (ACH) عبارة عن نظام تحويل اموال الكتروني موجه على مستوى الدولة يوفر توزيع وتسوية الاعتمادات والخصومات الالكترونية بين المؤسسات المالية. وعلى مستوى العالم تم تطوير شبكة ACH في البداية في اوائل السبعينيات استجابة للنمو الهائل لمدفوعات الصكوك والعديد من التطورات التكنولوجية في منتصف القرن العشرين. وهي تعمل كبديل الكتروني فعال لتبادل الصكوك بين المؤسسات المالية (Networking Bulletin,2010,1).

ويتم اجراء المقاصة الالكترونية بين البنوك عن طريق البنك المركزي بموجب الصورة الالكترونية للشيكات وبدون ان يجري تبادل الصكوك فعليا بين البنوك حيث يتم

تحويل المستند الورقي(الصك) إلى صورة الكترونية عبر شبكة المصرفية تنقل الى المصرف المركزي لتتم عملية المقاصة الكترونيا (الحديدي وابو الهجياء،2020،20).

ويعرف نظام المقاصة الالكترونية بانه نظام يمّكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أنواع اوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائيةNSI الى نظام التسوية الاجمالية الانية ال RTGS وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنتيجة الصك الاصلية في الفرع المودع فيه ارسال صورة الصك وبياناتهُ الى الفرع المسحوب علية (سليمان وطالب،2013،7).

وعرف ايضا كل من (عبد الشافي والزبيدي،2020) نظام المقاصة الالكترونية بانهٌ نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل اوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الانية وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية (عبد الشافي والزبيدي،2020،83).

وأشار (زرداني ،2015) ان نظام المقاصة الالكترونية هو نظام لتسوية مدفوعات الصكوك بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجيل المدفوعات الالكترونية على شريط ممغنط (زرداني،2015،17).

1_ الشروط الخاصة بتنفيذ المقاصة الالكترونية

تعد المقاصة الالكترونية أحد انواع عملية النقل والتحويل الالكتروني لذا نستوجب توافر عدة شروط لتنفيذها واهم هذه الشروط (مكي،2017،4).

أ_ وجود حسابين لدى المصرف واحد أو مصرفين مختلفين

تتخذ المقاصة الالكترونية طريقا للنقل المصرفي، وبهذه العملية فان المصرف يقيد بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب الامر بالنقل بناء على أمر كتابي منهٌ وفي الجانب الدائن من حساب المستفيد. اي أن عملية النقل لا يمكن أن تتم الا بوجود حساب

للأمر وحساب للمستفيد وليس شرطا ان تكون هذان الحسابان في المصرف ذاته والموجه اليه أمر النقل وإنما من الممكن أن يكون الحسابان في مصرفين مختلفين.

ب_ وجود رصيد جاهز في حساب الامر

من الضروري وجود رصيد جاهز وكاف في حساب الامر الذي أصدر الصك لتنفيذ عملية المقاصة الالكترونية اذ يعد الرصيد من اهم الضمانات التي يعتمد عليها حامل الصك في الحصول على قيمة. فلولا اطمئنان حامل الصك الى وجود الرصيد عند المسحوب علية لما رضى بتسوية حقهٌ عند الامر عن طريق الصك وبالنظر لكون المقاصة الالكترونية تميزت بالسرعة الفائقة في تحصيل قيمة الصكوك اذ تتم تحصيلها في اليوم نفسهٌ عن طريق تبادل المعلومات للصكوك الالكترونية.

ج_ يتم تنفيذ المقاصة بوسيلة الالكترونية

يعد وجود الوسائل والطرائق الالكترونية شرطا اساسيا لتنفيذ المقاصة الالكترونية اذ ان التنفيذ يتم بوسائل الالكترونية عن طريق المعالجة الالكترونية للبيانات والعمليات المصرفية الالكترونية ومنها المقاصة الالكترونية تعتمد على تكنلوجيا المعلومات التي افرزت بيئة تحتية عرفت باسم الانترنت.

2_ اهداف المقاصة الالكترونية

يسمح نظام المقاصة الالكترونية بتحقيق مجموعة من الأهداف ينحصر مجملها في(زرداني،2015،23):

أ_ التيسير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.

ب_ تقليص اجال المعالجة حيث يتم قبول أو رفض العملية في اجل اقصاهُ(5) أيام على أن يتم اختزال هذه المدة الى (3) أيام ثم (48) ساعة.

ج_ تأمين أنظمة الدفع العام.

د_ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع الخاصة الصكوك.

و_ مواجهة عملية تبيض الاموال.

خ_ تخفيض مدة تغطية القيم وحماية التبادلات.

م_ تسهيل الاجراءات وتخفيض خطر الاخطاء.

ن_ تحسين تيسر الخدمة.

ع_ التوقف عن التداول الصكوك الورقية لغاية التقاص عند مرحلة ايداعها في البنوك

4.2 .2. 2 .10 الحد ما أمكن من زيادة حجم الصكوك المعادة.

3_ اهمية نظام المقاصة الالكترونية

تتجلى أهمية نظام المقاصة الالكتروني من خلال توفير النقد بحسب النظام القديم يتم بتجميد الصكوك وما تحملهُ من مبالغ كبيرة لمدة اربعة الى خمسة أيام الى يتم تحصيلها بالطرائق التقليدية. فضلًا عن تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للصكوك المفقودة والمعادة وتقليص حجم خسائر الاحتيال.

كما تبرز أهمية نظام المقاصة في تسهيل اعمال المصارف من خلال سرعة انجاز متطلبات العمل وتقليل الاعمال المكتسبة. ويحقق هذا النظام زيادة انتاجية المستخدم، بسب الزيادة في عدد الصكوك التي يتم انجازها مقارنة بالطريقة التقليدية. كما يخلق هذا النظام زيادة الثقة في التعامل في الصكوك.

ويوفر نظام المقاصة الالكترونية احصائيات دقيقة عن عدد الصكوك الصادرة والواردة، والمعادة ومبالغها. وزيادة الدقة في عملية تحصيل الصكوك، لان معظم الصكوك يتم قراءتها

عن طريق قاري مغناطيسي، وماسح ضوئي. الأمر الذي يخفف الاعباء عن كاهل البنك المركزي، والمصارف الاخرى (عبد الشافي والزبيدي،2020،83).

4_ اهم الفروقات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية

الجدول (1) الفرق بين نظام المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية

وجه المقارنة	المقاصة التقليدية	المقاصة الالكترونية
الجهاز	نظام يدوي	نظام الي
الاتصال	اتصال مباشر بين أطراف الخدمة	اتصال غير مباشر بين أطراف الخدمة
الرقابة	صعوبة في تنفيذ الرقابة	تسهيل عملية الرقابة من طرف البنك المركزي
الادوات	يتم التعامل تعويضها بوسائل الدفع	يتم التعامل مع صور بوسائل الدفع
الوقت	تحتاج الى مدة زمنية طويلة نسبيا لا تمامها	اختصار الوقت والجهد معا
التكاليف	ارتفاع حجم التكاليف لان كل عملية تعالج على حدى	تخفيض التكاليف وتنمية الودائع
الامن	تنطوي على مخاطر نقل النقود	تحقيق الامان والسرعة في تتبع الصكوك وطباعة الكشوفات (كل شيء مسجل الكترونيا)
الاخطاء	خاضعة للأخطاء نظر للحجم المتزايد للشيكات	تقليل الاخطاء
الغش والاحتيال	زيادة احتمالات التزوير والغش	تقليل عمليات النصب والاحتيال

المصدر: زرداني، ليندة،2015، فعالية تطبيق المقاصة الإلكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.

5_ فوائد تطبيق المقاصة الالكتروني

نظرا للمزايا التي تتمتع بها نظام المقاصة الالكتروني فمن الطبيعي أن يحقق جملة من الفوائد لمختلف الأطراف التي ترتبط بها (الحديدي وابوالهيجاء,21,2020) (زرداني،2015،22):

أ_ فوائد تعود على البنوك

من فوائد تطبيق المقاصة الالكترونية هي معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقا، فضلًا عن تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة وفقدان الصكوك أثناء النقل، كما يضمن تطبيق المقاصة الالكترونية إدارة أفضل للأموال وبما يسهل اعمال البنوك. كما يعمل هذا النظام على تخفيف الاعباء عن كاهل البنك المركزي والبنوك الاخرى، فضلا عن الحد من الاستغلال السيئ للشيكات.

ب_ فوائد تعود على المستفيدين من الصكوك

من الفوائد التي يحققها نظام المقاصة الالكترونية للمستفيدين هو حصولهم على الصك في نفس اليوم الذي تم ايداعهٌ فيه. كذلك زيادة الدقة في تحصيل الصكوك لأن معظم بيانات الصكوك وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطي.

ج_ فوائد تعود على موظفي البنوك المسؤولين عن اعمال المقاصة

تتضمن هذه الفوائد اكتساب مهارات جديدة حيث ان نظام المقاصة الالكترونية يوفر مهارات مختلفة من حيث التعامل مع جهاز الحاسوب وأنظمة الصور والاستفسار عن فوائد البيانات.

د_ فوائد تعود على البنك المركزي والاقتصاد الوطني

تكمن الفائدة في نظام المقاصة الالكترونية على المستوى الاقتصاد في تحسين مستوى إدارة أرصدة البنوك، وكذلك تبسيط وتوحيد الاجراءات المصرفية المختلفة بالصكوك، كما يسهم هذا النظام في تقليل عدد الصكوك المعادة بسب عدم كفاية الرصيد أو لا سباب أخرى،

وتقليل الاعمال المكتبية وبالتالي زيادة انتاجية المستخدم وهذا يترتب عليه زيادة عدد الصكوك التي تم انجازها مقارنة بالطريقة التقليدية.

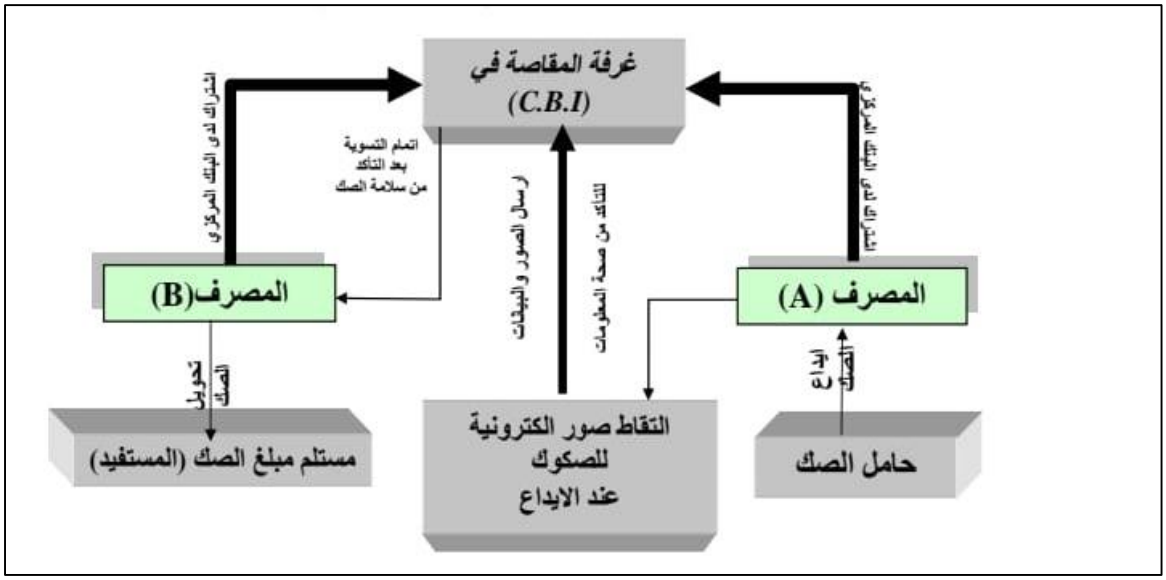

الشكل (3) الية عمل الصكوك الالكترونية في البنك المركزي العراقي

المصدر: الخزرجي، ثريا وشرين بدري،2012، الابتكار الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسية النقدية مع اشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد 8، ص20.

ثالثاً _نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد

(Inter Bank Clearing System-IBCS)

نظام التبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية والتي لا تمتلك نظام مصرفي شامل حيث يمكن الادارة العاملة للمصرف في مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من ارسال واستلام ملفات اوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر الممغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة الية.

تم التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 2016/6/1 إذ بلغ عدد المصارف المشاركة (6) مصرفا فضلاً عن الفروع التابعة لها)البنك المركزي العراقي،2017،2).

رابعاً _نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية

(Central Securities Depository System–CSD)

بدأ العمل بالنظام في شهر تشرين الثاني عام(2008) وهو نظام يدير الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي وزوارة المالية خلال هذا النظام يقوم البنك المركزي بالسيطرة على السيولة من موقعه، ويقوم النظام بإدارة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة السوق الاولية

يقوم النظام بالحفاظ على السجل الابتدائي (السجل الرئيسي) بما في ذلك تجهيز مدفوعات الفوائد وسداد الدين ويقوم النظام بتسوية المعاملات التي تشمل الأوراق المالية الحكومية المبرمة في السوق بين البنوك المشاركة السوق الثانوية

يرتبط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام تسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي لإتمام عمليات التسوية المالية على حسابات المشاركين في نظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي ،ويتم من خلاله حجز الاموال في حسابات المصارف المشاركة في النظام وتنفيذ عملية نقل الاموال الى جهة المصدرة وارسال تفاصيل تعليمات الدفع من وإلى المشاركين وكذلك مدفوعات الفوائد والاموال المستردة عند اطفاء الاصدارات، اما ربط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام المقاصة الالية فان الغرض منه هو لتقديم معلومات عن مواقف الرهونات في بداية كل جلسة مقاصة وتفاصيل عن تنفيذ الرهونات تتم من خلال عملية التسوية ناتجة عن جلسة مقاصة .بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (88) فضلاً عن هيئة التقاعد الوطنية ودائرة رعاية القاصرين(البنك المركزي العراقي،2017).

ويعرف نظام حفظ الاوراق المالية بانه عبارة عن قيام كيان بتوفر مكان امن لحسابات الاوراق المالية ونظام تسوية الاوراق المالية للمشاركين في السوق، والتي يمكن ان تكون بنوكا ومؤسسات مالية اخرى، ويمكن ان تكون هذه الاوراق المالية حكومية او خاصة. وفي العراق الكيان هو البنك المركزي العراقي ومختص بحفظ الاوراق المالية الحكومية فقط .(Wendt & et.al,2018,2)

1_ أهداف نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية(CSD)

يهدف تطبيق هذا النظام تحقيق جملة من الأهداف وكما يلي (عبد الشافي والزبيدي،2020،85):

أ_ تطوير نظام تسجيل سندات الحكومة(CSD) ليتلاءم مع المعايير الدولية ليتيح للمصارف الوطنية ان تواكب التطورات العالمية من حيث التقنيات أو أساليب العمل.

ب_ امكانية التداول لنظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية، ليصبح مستودعا مركزيا في السوق الثانوية وربطه سوق العراق للأوراق المالية.

ج_ تطوير السوق الاولية، والسعي في ذات الوقت لتطوير السوق الثانوية، وسوق الاوراق المالية بالشكل عام من أجل رفد الاقتصاد الوطني بالسيولة المطلوبة عند الحاجة اليها.

د_ تطوير هيكل الحسابات، والمتاجرة في السوق الثانوية.

خامساً_ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق

(Iraqi Retial Payment System Infrastructure–IRPSI)

ويعني اي نظام لتحويل الأموال والأدوات والآليات والترتيبات ذات العلاقة التي تتولى معالجة احجام كبيرة من الدفعات ذات القيمة المنخفضة نسبيا، تكون في اشكال مثل الصكوك، أو تحويلات ائتمانية، أو الخصم المباشر، أو بطاقات الدفع الاخرى (مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2020، 8). ويتكون هذا النظام من:

1_ المقسم الوطني للدفع بالتجزئة

(Iraqi National Retail Switch–INRS)

ويشمل

أ_ البطاقات المصرفية الالكترونية (البطاقات البلاستيكية):

تعرف البطاقة بانها عبارة عن بطاقة مغناطيسه تمكن حاملها من استخدامها في شراء معظم احتياجاته او الدفع مقابل الحصول على بعض الخدمات، دون الحاجة الى حمل مبالغ نقدية كبيرة، التي قد تعرضه الى السرقة او الضياع او التلف ويوجد ثلاثة انواع من بطاقات الدفع وهي البطاقة الائتمانية –البطاقة المدينة –البطاقة المدفوعة مسبقا (جاسم ومحمد , 2020, 121).

ب_ جهاز الصراف الالي ATM (Automated Teller Machine)

هو جهاز محوسب يوفر لزبائن المصارف سهولة الوصول الى حساباتهم من اجل صرف النقود والقيام بمعاملات مالية اخرى دون الحاجة الى زيارة فرع البنك فعليا وذلك باستخدام بطاقات مرمزة (Ighomereho & et.al,2018,92).

ج_ نقاط البيع الكتروني POS (Point of Sale)

وهي الآلات التي تنشر لدى المؤسسات والمحلات التجارية والخدمية وعلى مختلف انواعها وانشطتها، اذ تمكن الزبون الذي يحمل بطاقة مصرفية من اداء مدفوعاته من خلال الخصم على حسابه الكترونيا، وذلك بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحاسب المصرف. ويوفر وجود نقاط البيع للزبون الذي يستخدم هذه الخدمة، الشعور بالأمان والراحة والموثوقية، ويساعده على انجاز عمليات الشراء بأمان ودون الحاجة الى حمل مبالغ نقدية، ومن ثم تقليل المخاطر التي يواجها الزبون (جاسم ومحمد , 2020, 121).

2_نظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال

(Iraqi interoperable Mobile payment System -IIMPS)

يوفر نظام الدفع بالتجزئة المتبادل في العراق الفرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة الوصول الى الادوات المتكاملة الاكثر حداثة وتطورا للمدفوعات النقدية وسوف يكون النظام المقترح فريدا من نوعه على مستوى التشغيل المتبادل إذ يمتلك العراق في الوقت الحاضر العديد من المزايا الرئيسة التي من المتوقع ان تسهل اعتماد نظام الدفع بالتجزئة خصوصا العمليات المصرفية بواسطة الهاتف النقال.

نظام تشغل متبادلة للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق أذ يتم تحويل الاموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ الالكترونية المفتوحة في الشركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال وعليه يتم تحويل المبالغ بين الحسابات الحقيقية والمحافظ الالكترونية وكذلك يمكن اجراء عمليات السحب والايداع والشراء بواسطة المحافظ المفتوحة في هذا النظام (البنك المركزي العراقي ،2017).

وقد رخص البنك المركزي العراقي شركتين هما شركة آسيا حوالة وزين كاش:

أ_ آسيا حوالة

هي خدمة جديدة تعتمد على استخدام الموبايل لإنجاز كافة التعاملات المالية في وقت وأي مكان وهي عملية موثوقة لإنجاز جميع تعاملات المالية عبر الهاتف النقال. وتعد من أكثر الطرق الآمنة لدفع واستلام الاموال وتحويلها بطريقة سهلة وسريعة للغاية. وتقدم الشركة مجموعة من الخدمات المختلفة للمشتركين منها (تحويل الاموال، دفع الفواتير، حجز تذاكر السفر، التسوق الالكتروني .... الخ) الموقع الرسمي لشركة آسيا سيل (الموقع الرسمي لشركة اسيا سيل).

ب_ زين كاش

توفر خدمة زين كاش لمشتركي زين العراق امكانية الحصول على محفظة الكترونية على رقم الهاتف النقال ليتمكن من خلالها الاستفادة من اجراء التعاملات المصرفية في اي وقت وبطريقةٍ سهلة وسريعة (سحب وايداع الاموال، تحويل الاموال من محفظة الى محفظة، الشراء من جميع المواقع الالكترونية، دفع الفواتير للتجار والخدمات المتنوعة ...الخ).

الموقع الرسمي لشركة زين (الموقع الرسمي لشركة زين).

الفصل الثالث

تحليل الاتجاه العام لنظام المدفوعات الالكتروني

المبحث الاول

الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا _نظام التسويات الانية الاجمالية RTGS

بدا العمل بهذا النظام في بغداد 24\8\2006 ويربط هذا النظام البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للبنوك ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة المالية داخل العراق. فعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وأنهى بذلك المخاطر الناشئة عن اجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف. المشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف التي يبلغ عددها (70) مصرفا فضلًا عن دائرة رعاية القاصرين والهيئة العامة للتقاعد، لأغراض التسوية من خلال مشاركتهم في نظام الحفظ المركزي لإيداع السندات الحكومية.

لغرض الوقوف على حجم التعاملات المالية بنظام RTGS تم اعتماد أربع طرق ومنذ الربع الاول لعام 2009 إلى نهاية الربع الرابع من عام 2021 وهذ الطرق هي:

- عدد التحويلات المالية عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآنية بالدينار العراقي.
- تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الأنية بالدينا العراقي.
- عدد التحويلات المالية عن طريق نظام التسوية الاجمالية الأنية بالدولار.
- تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الأنية بالدولار.

والجدول الاتي يوضح هذه الاعداد والمبالغ بالدينار وبالدولار:

الجدول (2) عدد التحويلات المالية ومبالغها بنظام RTGS للمدة 2009/Q1 الى 2021/Q4

المدة	عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدينار)	تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دينار)	عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS بالدولار	تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دولار)	المدة	عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدينار)	تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دينار)	عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS بالدولار	تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دولار)
2009/Q1	1776	7.93	520	0.495	**2015/Q3**	11,095	47.59	2,387	1.702
2009/Q2	2516	27.40	626	1.026	**2015/Q4**	11,728	52.77	2,530	2.077
2009/Q3	3,049	27.50	722	0.398	**2016/Q1**	13,797	50.78	2,667	1.310
2009/Q4	3,809	32.02	826	0.658	**2016/Q2**	13,603	44.38	2,602	1.026
2010/Q1	4,925	29.61	1,091	0.893	**2016/Q3**	12,284	34.47	2,217	0.945
2010/Q2	4,794	25.71	1,086	0.900	**2016/Q4**	14,182	47.71	2,589	1.083
2010/Q3	4,857	27.93	1,093	1.102	**2017/Q1**	14,498	39.39	2,414	0.932
2010/Q4	6,170	31.92	1,019	0.736	**2017/Q2**	14,209	41.59	2,489	0.631
2011/Q1	7,468	23.80	981	0.959	**2017/Q3**	23,552	40.37	2,608	0.670
2011/Q2	6,599	30.42	1,336	0.898	**2017/Q4**	19,777	39.24	2,416	1.035
2011/Q3	8,132	32.25	1,345	0.855	**2018/Q1**	17,913	38.29	3,212	1.272
2011/Q4	8,035	36.01	1,615	0.868	**2018/Q2**	12,182	38.35	4,467	0.742
2012/Q1	6,789	26.78	1,637	1.125	**2018/Q3**	13,489	43.04	4,871	1.509
2012/Q2	7,683	43.23	1,751	0.855	**2018/Q4**	12,758	42.14	5,222	1.013
2012/Q3	9,386	42.77	1,835	0.932	**2019/Q1**	13,154	39.24	4,706	1.262
2012/Q4	10,460	45.54	1,880	1.047	**2019/Q2**	13,794	46.43	4,929	1.187
2013/Q1	8,768	39.29	2,062	2.340	**2019/Q3**	15,888	47.53	5,534	1.650
2013/Q2	10,842	48.87	2,267	1.385	**2019/Q4**	13,804	52.43	6,359	1.776
2013/Q3	10,364	46.48	2,467	1.409	**2020/Q1**	15,359	41.75	5,554	1.786
2013/Q4	10,598	45.93	2,607	2.152	**2020/Q2**	8,332	34.17	5,079	1.131
2014/Q1	9,581	38.05	2,507	1.354	**2020/Q3**	12,793	59.30	5,767	1.086
2014/Q2	11,900	52.49	2,810	1.590	**2020/Q4**	14,853	63.59	6,237	0.976
2014/Q3	11,822	56.13	2,690	2.155	**2021/Q1**	13,071	31.82	5,936	1.119
2014/Q4	11,476	53.28	2,807	1.971	**2021/Q2**	19,913	50.42	6,731	1.211
2015/Q1	10,365	49.59	2,796	1.347	**2021/Q3**	22,123	56.33	6,383	1.518
2015/Q2	13,473	45.81	2,776	1.623	**2021/Q4**	17,890	62.23	7,069	1.529

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

https://cbiraq.org

الجدول (3) التوصيف الاحصائي لطرق RTGS

المتغير	N	اقل Minimum	اعلى Maximum	متوسط Mean	انحراف معياري Std. Deviation	معدل نمو مركب CAGR
عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدينار)	52	1776	23552	11378	4816.53	4.54 %
تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دينار)	52	7.93	63.59	41.39	84.10	4.04%
عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS بالدولار	52	520	7069	3041	1845.05	5.15%
تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دولار)	52	0.398	2.34	1.217	0.4424	2.19

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول 2 ان عدد التحويلات المالية بالدينار العراقي بنظام RTGS بلغت اعلى قيمة لها 23552 وذلك في الربع الثالث سنة 2017 أما أقل قيمة كانت لعدد التحويلات هي 1776 وذلك في الربع الاول من سنة 2009 وهي بداية مدة الدراسة ونلاحظ التطور الواضح في عدد التحويلات نتيجة استخدام التقنيات RTGS التي تسهل عمليات التحويل داخل نظام المدفوعات اذ بلغ معدل النمو المركب فقد 4,54% , فيما كان متوسط عدد التحويلات 11378 وبانحراف معياري بلغ 4816.53 أما قيمة هذه التحويلات فقد شهدت المدة في بدايتها أقل قيمة بمقدار 7.93 مليار دينار عراقي , وكانت أعلى قيمة لهذه التحويلات 63.59 مليار دينار في الربع الرابع من عام 2020 , أما متوسط قيمة التحويلات فقد بلغ 41.39 مليار دينار. وكان معدل النمو المركب 4.04%

ويبين الجدول (2) ايضاً ان عدد التحويلات المالية بنظام RTGS بالدولار الامريكي بلغ 520 عملية كأدنى قيمة له في بداية فترة الدراسة أما أعلى قيمة كانت 7069 في نهاية مدة الدراسة مما يدل على التطور بعمليات التحويل المالي نتيجة استخدام هذا النظام بين اول استخدام له وبين الفترة الاخيرة لاستخدامه وكان معدل النمو المركب لهذا العمليات 5.15%. أما متوسط عد التحويلات المالية كان 3041 عملية خلال مدة الدراسة

ككل. وبانحراف معياري بلغ 1845.05. فيما اوضح الجدول (2) ايضا ان قيمة التحويلات المالية بالدولار بلغت ادني مستوى لها في الرابع الثالث من سنة 2009 بقيمة 0.398 مليار دولار وأعلى مستوى لهذا التحويلات المالية كان في الربع الاول من سنة 2013 بقيمة 2.34 مليار دولار، وكان معدل النمو المركب لها 2.19% فيما كان متوسط هذه التحويلات المالية بالدولار 1.217 مليار دولار خلال المدة بأكملها، وبانحراف معياري 0.4424.

ثانياً _نظام المقاصة الالكترونية ACH

هو نظام يمّكن المصارف وفروعها من المشاركة في تبادل اوامر الدفع منخفضة القيمة فيما بينهم بطريقة الية، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الانية الـRTGS ، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته الى الفرع المسحوب عليه. بدأت مرحلة التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 2011، المشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف التي يبلغ عددها(64) مصرفا بالإضافة الى البنك المركزي كمشارك وبلغت عدد فروع المصارف المشاركة (688) فرع فضلاً عن فروع البنك المركزي.

ولأجل الاطلاع على حجم التعاملات المالية بنظام **ACH** تم اعتماد أربع طرق ومنذ الربع الاول لعام 2011 الى نهاية الربع الرابع من عام 2021 وهذ الطرق هي:

- عدد الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي.
- مبالغ الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي.
- عدد الصكوك الالكترونية بالدولار.
- مبالغ الصكوك الالكترونية بالدولار.

والجدول الآتي يوضح هذه الاعداد والمبالغ بالدينار وبالدولار:

الجدول (4) عدد الصكوك الالكترونية ومبالغها بنظام ACHللمدة 2011/Q1 الى 2021/Q4

المدة	عدد الصكوك الالكترونية بالدينار	مبالغ الصكوك الالكترونية (مليار دينار)	عدد الصكوك الالكترونية بالدولار	مبالغ الصكوك الالكترونية (مليون دولار)	المدة	عدد الصكوك الالكترونية بالدينار	مبالغ الصكوك الالكترونية (مليار دينار)	عدد الصكوك الالكترونية بالدولار	مبالغ الصكوك الالكترونية (مليون دولار)
2011/Q1	7	0.10	24	0.80	**2016/Q3**	81,662	4654.68	358	58.55
2011/Q2	108	2.50	47	2.37	**2016/Q4**	118,232	5465.55	350	98.52
2011/Q3	263	15.85	74	20.50	**2017/Q1**	116,070	4009.55	429	76.01
2011/Q4	1129	86.83	136	38.50	**2017/Q2**	110,908	5214.01	500	91.93
2012/Q1	2281	219.66	246	22.18	**2017/Q3**	119,075	6121.96	482	134.20
2012/Q2	2,878	351.51	332	33.36	**2017/Q4**	131,783	6386.18	472	108.25
2012/Q3	2909	433.72	362	54.03	**2018/Q1**	124,588	6755.39	519	318.11
2012/Q4	3,992	554.91	363	38.43	**2018/Q2**	133,157	6882.34	492	86.79
2013/Q1	3,899	765.28	434	63.90	**2018/Q3**	175,094	9251.92	515	60.35
2013/Q2	5,081	1073.86	469	84.56	**2018/Q4**	175,664	8471.55	513	84.33
2013/Q3	5,975	1190.81	457	70.57	**2019/Q1**	197,381	8766.27	557	55.52
2013/Q4	63,155	6249.65	614	105.03	**2019/Q2**	195,339	9177.42	624	85.96
2014/Q1	79,190	6748.75	700	169.99	**2019/Q3**	224,268	10800.54	622	40.04
2014/Q2	88,825	5847.47	734	315.08	**2019/Q4**	181,205	9612.67	734	58.93
2014/Q3	89,458	6805.78	769	191.14	**2020/Q1**	155,549	7880.66	718	148.25
2014/Q4	83,491	7199.06	708	181.38	**2020/Q2**	58,777	4459.98	363	37.17
2015/Q1	70,814	5661.27	702	136.27	**2020/Q3**	106,309	6218.41	522	45.16
2015/Q2	88,939	5918.52	569	112.64	**2020/Q4**	143,830	6714.41	453	47.84
2015/Q3	91,060	5965.94	436	68.80	**2021/Q1**	131,051	6456.54	407	46.32
2015/Q4	100,071	6446.78	488	77.61	**2021/Q2**	142,199	5378.60	370	67.68
2016/Q1	110,760	6295.84	342	58.37	**2021/Q3**	147,320	5823.15	325	66.34
2016/Q2	113,339	5646.27	320	113.60	**2021/Q4**	161,635	5135.42	379	50.69

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

https://cbiraq.org

الجدول (5) التوصيف الاحصائي لعمليات ACH

المتغيرات	N	اقل Minimum	اعلى Maximum	متوسط Mean	انحراف معياري Std. Deviation	معدل نمو مركب CAGR
عدد الصكوك الالكترونية بالدينار	44	7.00	224268.00	94061.82	64363.30	26.65%
مبالغ الصكوك الالكترونية (مليار دينار)	44	0.10	10800.54	5070.85	3032.12	27.96%
عدد الصكوك الالكترونية بالدولار	44	24.00	769.00	455.23	180.67	6.47%
مبالغ الصكوك الالكترونية (مليون دولار)	44	0.80	318.11	86.96	66.80	9.89

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (4) أن أعلى عدد صكوك انجزت بطريقة المقاصة الالكترونية بلغت 224268 صك الكتروني في الربع الثالث من سنة 2019 وحققت هذه المدة أعلى قيمة للصكوك الالكترونية بمقدار 10800.54 مليار دينار أما أدنى قيمة فقد انجزت 7 صكوك الكترونية فقط في الربع الاول من سنة 2011، بلغت قيمتها 0.1 مليار دينار فيما بلغ متوسط العمليات المنجزة خلال مدة الدراسة 94061 وبانحراف معياري قيمته 64363 اما معدل النمو المركب كان 26.65%. اما مبالغ الصكوك (بالدينار العراقي) فقد كانت متوسط هذه المبالغ 5070.85 مليار دينار وبانحراف معياري 3032.12 وكان معدل النمو المركب لمبالغ الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي 27.96%.

كما يبين الجدول (4) ان عدد الصكوك المنجزة بنظام المقاصة الالكترونية بالدولار بلغ 24 صكاً فقط كأدنى عدد صكوك خلال مدة الدراسة وفي الربع الاول من سنة 2011 بقيمة بلغت 0.8 مليون دولار فقط وهي أدنى قيمة للصكوك بنظام المقاصة الالكترونية ، في مقابل ذلك بلغت أعلى عدد للصكوك الالكترونية بالدولار 769 صكاً في الربع الثالث من 2014 بقيمة بلغت 191.14 مليون دولار الا انها لم تكن اعلى قيمة لمدة الدراسة اذ كانت اعلى قيمة 318.11 مليون دولار خلال المدة 2018 في ربعها الاول , وبلغ متوسط عدد

الصكوك وقيمتها بالدولار (455 صك و 86.96 مليون دولار) على التوالي فيما كان معدل النمو المركب لكل منها (6.47% و 9.89%) بنفس الترتيب.

ثالثاً_ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق

ضمن إطار سعي البنك المركزي العراقي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان تم انشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق عام 2017 إذ يتكون من المقسم الوطني للدفع بالتجزئة ونظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال.

1_ المقسم الوطني للدفع بالتجزئة INRS

يمكن المقسم الوطني للدفع بالتجزئة تحويل الاموال الكترونيا بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع واجهزة الصراف الالي إذ يمكن للشخص حامل البطاقة الائتمانية من اجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن ونقاط البيع التابعة للمصارف الاخرى في عموم البلاد دون الحاجة الى الاعتماد على فروع المصرف الذي اودع فيه امواله. وتم اعتماد تحويلات نظام الدفع بالتجزئة بالدينار العراقي كمتغير معبر عن الاموال المحولة الكترونية لهذا النظام.

الجدول (6) قيم تحويلات نظام الدفع بالتجزئة للمدة 2017/Q1 الى 2021/Q4

المدة	تحويلات نظام الدفع بالتجزئة (مليار الدينار)		
2017/Q1	0.3	**2019/Q3**	85.35
2017/Q2	0.48	**2019/Q4**	144.78
2017/Q3	0.82	**2020/Q1**	195.94
2017/Q4	1.1	**2020/Q2**	249.29
2018/Q1	3.99	**2020/Q3**	370.4
2018/Q2	6.77	**2020/Q4**	633.59
2018/Q3	7.82	**2021/Q1**	578.72
2018/Q4	15.61	**2021/Q2**	851.3
2019/Q1	26.93	**2021/Q3**	1030.71
2019/Q2	49.68	**2021/Q4**	1442.34

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي https://cbiraq.org

الجدول (7) التوصيف الاحصائي لنظام INRS

المتغير	N	اقل Minimum	اعلى Maximum	متوسط Mean	انحراف معياري Std. Deviation	معدل نمو مركب CAGR
تحويلات نظام الدفع بالتجزئة	20	0.30	1442.34	284.80	413.66	52.79%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج SPSS

يظهر الجدول (6) ان تحويلات نظام الدفع بالتجزئة قد شهدت نمواً كبيراُ واقبالًا من قبل الأفراد للتعامل بها أذ ان أقل قيمة كانت 0.3 مليار دينار في بداية استخدام نظام الدفع التجزئة وقد شهدت المدة التي بعدها تطوراُ كبيراً وصلت تحويلات النظام الى 1442.34 مليار دينار وبذلك حققت معدل نمو مركب 52.79%، وبلغ متوسط التحويلات الربع السنوي 284,80 مليار دينار.

2_ نظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال IIMPS

نظام تشغيل متبادلة للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق أذ يتم تحويل الأموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ الالكترونية المفتوحة في شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال وعلية يتم تحويل المبالغ بين الحسابات الحقيقة والمحافظ الالكترونية، وكذلك يمكن اجراء عمليات السحب والايداع والشراء بواسطة المحافظ المفتوحة في هذا النظام.

الجدول (8) قيم التحويلات الالكترونية بالهاتف النقال للمدة 2017/Q1 الى 2021/Q4

الدفع الالكتروني بالهاتف النقال (مليار دينار)			المدة
200.28	**2019/Q3**	7.22	**2017/Q1**
275.78	**2019/Q4**	13.26	**2017/Q2**
204.36	**2020/Q1**	47.99	**2017/Q3**
489.34	**2020/Q2**	109.14	**2017/Q4**
418.06	**2020/Q3**	79.43	**2018/Q1**
290.55	**2020/Q4**	58.8	**2018/Q2**
224.56	**2021/Q1**	82.77	**2018/Q3**
207.76	**2021/Q2**	165.41	**2018/Q4**
185.11	**2021/Q3**	220.8	**2019/Q1**
295.93	**2021/Q4**	161.27	**2019/Q2**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي https://cbiraq.org

الجدول (9) التوصيف الاحصائي لنظام IIMPS

المتغير	N	اقل Minimum	اعلى Maximum	متوسط Mean	انحراف معياري Std. Deviation	معدل نمو مركب CAGR
الدفع الالكتروني بالهاتف النقال	20	7.22	489.34	186.89	127.04	20.40%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج SPSS

يبين الجدول (8) ان التحويلات الالكترونية عن الهاتف قد شهدت اقبالاً واستخداماً واسعاً من قبل الأفراد اذ بدأت بتحويلات في الربع الاول بما يقارب 7.22 مليار دينار ثم ارتفعت إلى أن تجاوزت 400 مليار دينار ولاسيما خلال الربع الثاني والثالث من عام 2020 وبلغ متوسط التحويلات 186.89 مليار دينار خلال مدة الدراسة بانحراف معياري بلغ 127.04 وكان معدل النمو المركب 20.40%. اذ يتم تحويل الاموال عن طريق المحافظ الالكترونية دون الحاجة الى وجود حساب مصرفي، وكذلك يمكن اجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق، وقد تم ترخيص شركتين للدفع عبر الهاتف النقال (آسيا حوالة وزين كاش) البنك المركزي العراقي , 2018 , 76)

المبحث الثاني

تحليل تطور عمليات التحويل المالي باستخدام نظام المدفوعات الالكتروني

لغرض الوقوف على تطور عمليات التحويل المالي الذي جاء نتيجة استخدام نظام المدفوعات الالكتروني بطرقه المختلفة سوف يتم الاعتماد معادلة الاتجاه العام ويشير هذا النموذج الى امكانية قياس تغير الظاهرة المدروسة على المدى الطويل ويرتبط بالمدة الزمنية بصورة دقيقة ويكون التطور أما بالزيادة أو بالنقصان.

والانظمة المعتمدة هي التي سبق توصيفها في المبحث الاول من الفصل وهي:

RTGS	1-عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدينار العراقي)	NO.RTGS.ID
	2-تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دينار عراقي)	TR.RTGS.ID
	3-عدد التحويلات المالية عن طريق RTGS (بالدولار)	NO.RTGS.USD
	4-تحويلات المصارف عن طريق RTGS (مليار دولار)	TR.RTGS.USD
ACH	1-عدد الصكوك الالكترونية (بالدينار العراقي)	NO.ACH.ID
	2-مبالغ الصكوك الالكترونية (مليار دينار عراقي)	TR.ACH.ID
	3-عدد الصكوك الالكترونية (بالدولار)	TR.ACH.USD
	4-مبالغ الصكوك الالكترونية (مليون دولار)	NO.ACH.USD
IRPSI	1-تحويلات نظام الدفع بالتجزئة (مليار الدينار عراقي)	TR.INRS.ID
	2-الدفع الالكتروني بالهاتف النقال (مليار دينارعراقي)	TR.IIMPS.ID

وبذلك تكون معادلة الاتجاه العام:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x$$

إذ ان:

y : عدد التحويلات المالية ومبالغها لكل نظام من الانظمة اعلاه.

β_0 : ثابت المعادلة.

β_1 : قيمة المعلمة

x ويُعين له القيم: وحدة الزمن ١ .....

وكانت نتائج تحليل معادلة الاتجاه العام كما يأتي:

أولا: نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير RTGS

الجدول (10) ملخص لبعض متغيرات المعادلة

Model Summary				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
NO.RTGS.ID	.835	.697	.691	2678.294
TR.RTGS.ID	.628	.394	.382	8.5182
NO.RTGS.USD	.932	.869	.867	673.694
TR.RTGS.USD	.283	.080	.062	.4285

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (11) جدول ANOVA لنظام RTGS

ANOVA						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
NO.RTGS.ID	Regression	824485307.403	1	824485307.40	114.939	.000
	Residual	358663167.290	50	7173263.35		
	Total	1183148474.692	51			
TR.RTGS.ID	Regression	2359.133	1	2359.13	32.512	.000
	Residual	3628.061	50	72.56		
	Total	5987.194	51			
NO.RTGS.USD	Regression	150921348.900	1	150921348.90	332.525	.000
	Residual	22693237.620	50	453864.75		
	Total	173614586.519	51			
TR.RTGS.USD	Regression	.800	1	.800	4.355	.042
	Residual	9.182	50	.184		
	Total	9.982	51			

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (12) معاملات المعادلة المقدرة

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
NO.RTGS.ID	(Constant)	4612.959	732.238		6.300	.000
	Time	265.312	24.747	.835	10.721	.000
TR.RTGS.ID	(Constant)	29.942	2.329		12.857	.000
	Time	.449	.079	.628	5.702	.000
NO.RTGS.USD	(Constant)	146.351	184.186		.795	.431
	Time	113.512	6.225	.932	18.235	.000
TR.RTGS.USD	(Constant)	1.006	.117		8.584	.000
	Time	.008	.004	.283	2.087	.042

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

توضح الجداول نتائج التحليل (9 و10 و11) أن معامل التحديد (R Square) بالنسبة لعدد التحويلات بنظام RTGS 69.7% مما يدل ان هناك تأثير للزمن على زيادة عدد التحويلات بنظام RTGS وأن هذا النظام الالكتروني قد زاد من عدد التحويلات بالشكل كبير من بداية مدة الدراسة لحين نهايتها. ويتضح ذلك ايضا من خلال قيمة t ذات الدلالة المعنوية الموجبة. كما يظهر الجدول ان قيمة f تساوي 114.939 مما يدل على معنوية النموذج ككل.

كما تظهر الجداول ان معامل التحديد بالنسبة لتحويلات المبالغ عن طريق RTGS بالدينار العراقي بلغ 39.4% اي ان تحويلات المبالغ يرجع ما يقارب 40% زيادتها الايجابية الى الزمن اي بمرور الوقت تزداد هذه التحويلات نتيجة تسهيل التكنولوجيا لهذه العمليات، وتتضح ان قيمة t هي ذات دلالة معنوية موجبة لتحويلات المبالغ مع الزمن.

كما أثبتت نتائج التحليل أن معامل التحديد بلغ 86.9% بالنسبة لعدد التحويلات بنظام RTGS بالدولار اي ان 86.9% من التغيرات الحاصلة في عدد التحويلات يرجع الى الزمن ويدل ذلك على الارتباط القوي لزيادة عدد التحويلات بالدولار بتطور هذا النظام، وبلغت قيمة t ما يقارب 18.235 وهي أعلى من قيمتها الجدولية ومن ثم فهي ذات دلالة معنوية موجبة مع المتغير المستقل. كما بلغت قيمة f ما يعادل 332.525 وتدل على معنوية النموذج.

أما بالنسبة للمتغير الاخير قيمة التحويلات بنظام RTGS بالدولار الامريكي فقد كان معامل التحديد 8% فقط ويجع ذلك نتيجة تقلبات سعر الدولار ولا سيما خلال السنتين

الاخيرتين التي شهدت تغير سعر صرف الدينار تجاه الدولار ما عرض عمليات التحويل بالدولار الى تذبذبات كبيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت قيمة t معنوية بدلالة احتماليتها البالغة 0.042 وهي أقل من 0.05 وبلغت قيمة fما يعادل 4.355 بقيمة احتمالية بلغت 0.042 وهي اقل من 0.05 وهذا يدل على معنوية النموذج ككل.

والاشكال الاتية توضح خط الاتجاه العام لكل من المتغيرات اعلاه

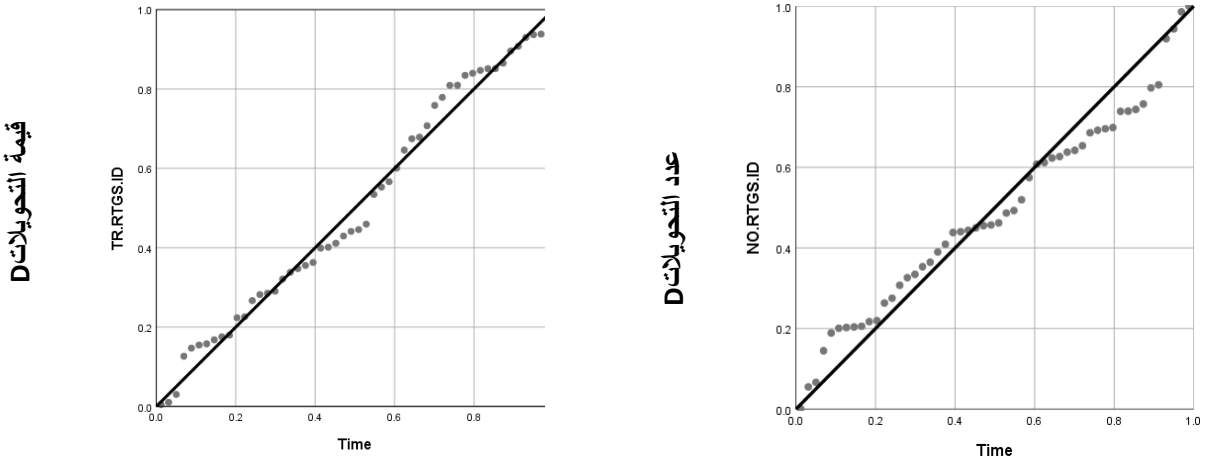

الشكل (4) الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام RTGS بالدينار العراقي

المصدر: مخرجات المحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

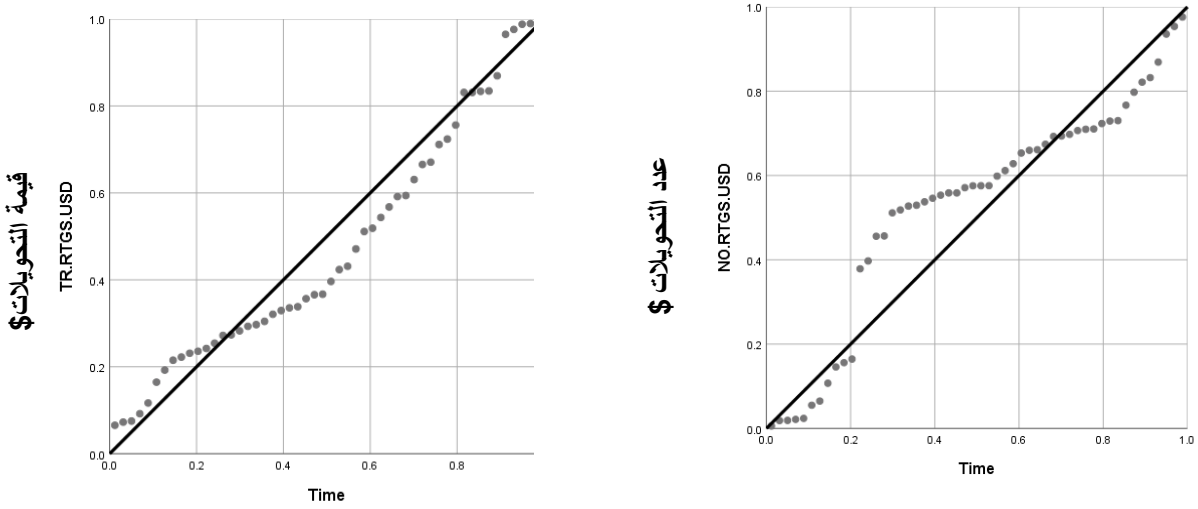

الشكل (5) الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام RTGS بالدولار

المصدر: مخرجات المحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

ثانياً_ نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير ACH

الجدول (13) ملخص لبعض متغيرات المعادلة

Model Summary				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
NO.ACH.ID	.857	.734	.727	33604.48870
TR.ACH.ID	.733	.538	.527	2086.24765
TR.ACH.USD	.349	.122	.101	171.30757
NO.ACH.USD	.044	.002	-.022-	67.52660

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (14) ANOVA لنظام ACH

ANOVA						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
NO.ACH.ID	Regression	130704301808.5	1	130704301808.48	115.743	.000
	Residual	47428989760.1	42	1129261660.95		
	Total	178133291568.5	43			
TR.ACH.ID	Regression	212529117.423	1	212529117.42	48.830	.000
	Residual	182802028.943	42	4352429.26		
	Total	395331146.366	43			
TR.ACH.USD	Regression	170973.818	1	170973.82	5.826	.020
	Residual	1232543.909	42	29346.28		
	Total	1403517.727	43			
NO.ACH.USD	Regression	377.520	1	377.52	.083	.775
	Residual	191513.352	42	4559.84		
	Total	191890.872	43			

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (15) معاملات المعادلة المقدرة

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
NO.ACH.ID	(Constant)	1781.900	9961.834		.179	.859
	Time	4292.089	398.952	.857	10.758	.000
TR.ACH.ID	(Constant)	1349.752	618.455		2.182	.035
	Time	173.074	24.768	.733	6.988	.000
TR.ACH.USD	(Constant)	349.685	50.783		6.886	.000
	Time	4.909	2.034	.349	2.414	.020
NO.ACH.USD	(Constant)	81.996	20.018		4.096	.000
	Time	.231	.802	.044	.288	.775

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

تظهر الجداول (12 و13 و14) أن معامل التحديد لعدد التحويلات بنظام المقاصة الالكترونية بالدينار العراقي قد بلغ 73.4% اي أن التطورات في عدد التحويلات بنظام المقاصة الالكترونية قد شهدت ارتفاعاً بمرور الزمن نتيجة استخدام التقنيات في إنجاز عمليات المقاصة بين المصارف، كما بلغت قيمة t 10.758 مما يدل على أنها ذات دلالة معنوية موجبة مع الزمن، واظهر الجدول 13 ان قيمة f الاحصائية بلغت 115.743 مما يثبت معنوية النموذج.

كما بينت الجداول اعلاه ان معامل التحديد R Square لتحويلات المصارف بنظام المقاصة الالكترونية بالدينار العراقي بلغ 53.8% مما يثبت ان التغيرات في هذا المتغير يرجع أكثر من نصفها الى عامل الزمن وهذا يدل على التطور الحاصل بهذا النظام وزيادة استخدامه بمرور الزمن نتيجة لسهولتها، وقد بلغت قيمة 6.988t وهي أعلى من نظيرتها الجدولية وبالتالي فهي ذات دلالة معنوية موجبة مع الزمن وكانت قيمة fالاحصائية 48.830 مما يؤكد معنوية النموذج.

وبلغ معامل التحديد لعدد العمليات بنظام المقاصة الالكترونية بالدولار 12.2% وكانت قيمة t هي 2.414 وهي أعلى من نظريتها الجدولية ومستوى معنويتها أقل من 0.05 ومن

ثم فإنها ذات دلالة معنوية موجبة على الرغم من انخفاضها والتي جاءت نتيجة تذبذب التعاملات بالدولار ويؤكد ذلك معامل التحديد بالنسبة لمبالغ عمليات المقاصة الالكترونية بالدولار الذي بلغ و2% وبلغت قيمة t 0.288 مما يدل على عدم معنوية قيمة t لأنها اقل من نظريتها الجدولية وجاء هذا نتيجة التقلبات الكبيرة التي شهدها سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي لاسيما في سنتي 2020 و2021 مما سبب انخفاض التعامل بالدولار وكانت قيمة 0.083 مما يدل على عدم معنوية النموذج وارتباطه بالزمن .

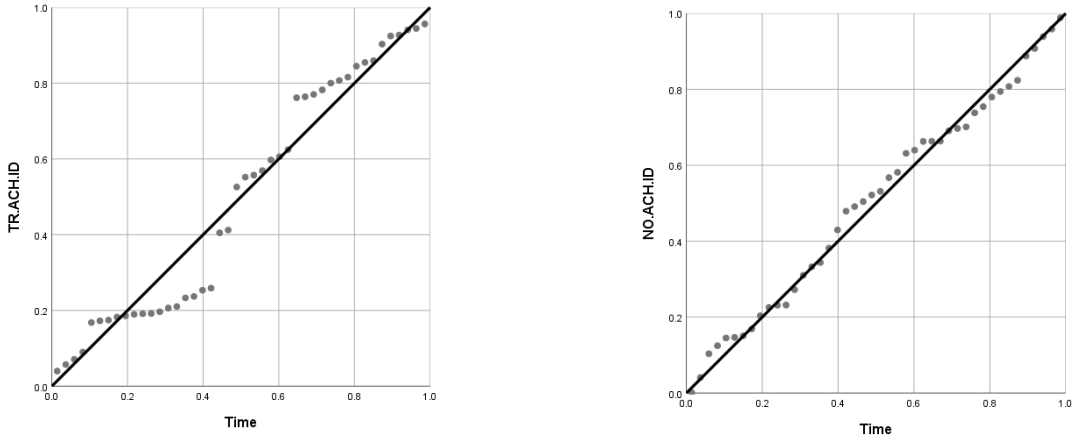

الشكل (6) الاتجاه العام لعدد التحويلات ومبالغها بنظام ACH بالدينار العراقي

المصدر: مخرجات المحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

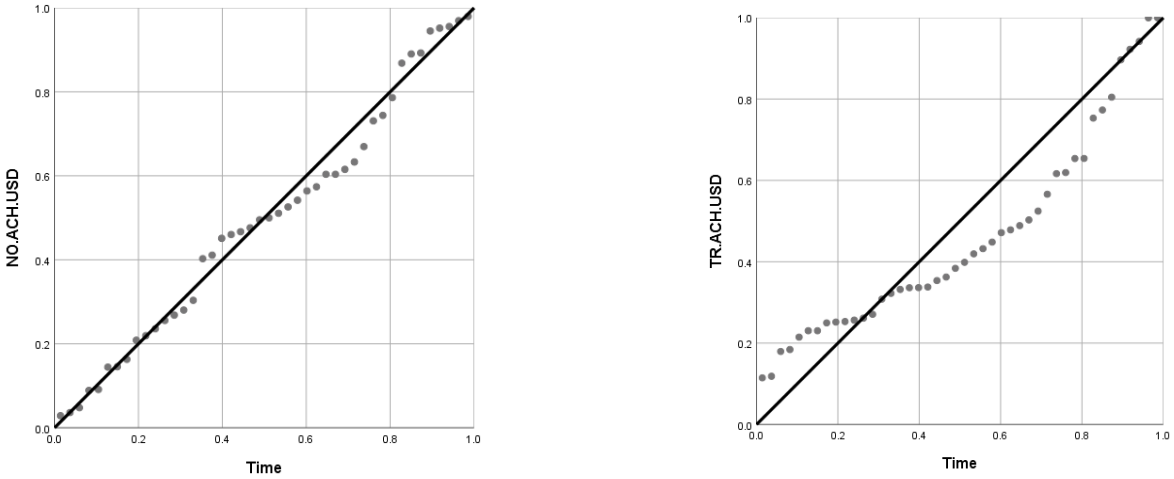

الشكل (7) الاتجاه العام لعدد لتحويلات ومبالغها بنظام ACH بالدولار

المصدر: مخرجات المحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

ثالثاً _نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير للدفع بالتجزئة INRS والدفع الالكتروني بالهاتف النقال IIMPS

الجدول (16) ملخص لبعض متغيرات المعادلة

Model Summary				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
TR.INRS.ID	.843	.710	.694	228.86878
TR.IIMPS.ID	.739	.546	.521	87.93440

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (17) جدول ANOVA لنظام INRS وIIMPS

ANOVA						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
TR.INRS.ID	Regression	2308282.926	1	2308282.926	44.067	.000
	Residual	942856.565	18	52380.920		
	Total	3251139.490	19			
TR.IIMPS.ID	Regression	167440.405	1	167440.405	21.654	.000
	Residual	139184.258	18	7732.459		
	Total	306624.663	19			

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الجدول (18) معاملات المعادلة المقدرة

Coefficients						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**t**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
TR.INRS.ID	(Constant)	-274.907	98.630		-2.787	.012
	TR.INRS.ID	58.916	8.875	.843	6.638	.000
TR.IIMPS.ID	(Constant)	36.146	37.895		.954	.353
	TR.IIMPS.ID	15.868	3.410	.739	4.653	.000

المصدر: مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

تثبت الجداول (15 و16 و17) أن معامل التحديد للدفع بالتجزئة INRS بلغ 71% أي أن التغيرات بالزيادة كانت تتناسب بنسبة كبيرة منها مع الزمن أي أن استخدام التقنيات التكنولوجيا أسهم في زيادة عمليات الدفع بالتجزئة ويتضح ذلك من خلال قيمة t البالغة 6.638 وهي اعلى من قيمة t الجدولية ويدل ذلك على انها ذات دلالة معنوية موجبة، كما اظهرت النتائج ان قيمة f تساوي 44.067 مما يدل على معنوية النموذج.

كما بينت الجداول أن معامل التحديد للدفع الالكتروني بالهاتف النقال IIMPS بلغ 54.6% اي ان التغيرات في الدفع الالكتروني بالهاتف النقال يرجع أكثر من 50% منها الى الزمن وان قيمة tبلغت 4.653 وهي ذات دلالة معنوية موجبة كونها أكبر من نظيرتها الجدولية وبدلالة مستوى المعنوية الذي هو اقل من 0.05، وان قيمة f 21.654 وهي تدل ايضا على معنوية النموذج. والشكل الاتي يوضح الاتجاه العام للمعادلات المقدرة.

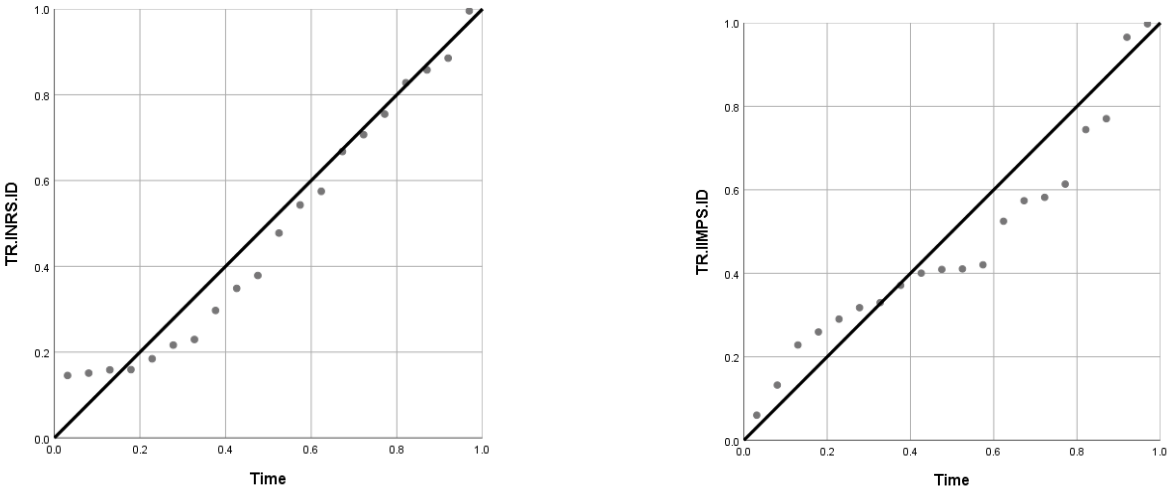

الشكل (8) الاتجاه العام لمتغير للدفع بالتجزئة INRS والدفع الالكتروني بالهاتف النقال IIMPS

المصدر: مخرجات المحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1- يسهم نظام المدفوعات الالكتروني في تخفيض التكاليف والمصاريف التشغيلية والادارية وكان هذا أحد اسباب زيادة التعامل مع هذا النظام.
2- تعمل انظمة الدفع الالكتروني على تقليل المخاطر والاخطاء الناجمة عن العمل اليدوي.
3- تعمل انظمة الدفع الالكتروني على ابقاء أكبر كمية من النقود داخل الجهاز المصرفي.
4- ان استخدام التكنولوجيا في انظمة المدفوعات وجعل عمليات التحويل المالي تتم الكترونياً زاد من إقبال المصارف على التعامل مع هذا النظام وارتفعت عمليات التحويل المالي.
5- على الرغم من مضي أكثر من عشر سنوات على دخول نظام المدفوعات الالكتروني الا ان هناك بعض المصارف لم تشترك في النظام.
6- اظهرت نتائج التحليل ان نظام المدفوعات قد زاد التعامل معه بالدينار العراقي لآخر مدة مقارنة ببداية انشاء النظام من خلال زيادة التحويل المالي بنظام RTGS ونظام ACH ونظام IRPSI.
7- اظهرت النتائج ان زيادة التحويلات المالي للأنظمة الثلاثة المعتمدة في البحث ذات علاقة معنوية موجبة مع الزمن.
8- أسهم تغيير سعر الصرف للدينار العراق في تخفيض تحويلات التعامل بالدولار بنظام المدفوعات الالكتروني .

ثانيا: المقترحات

1- زيادة عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع الالكتروني ليشمل جميع المصارف الداخلة في الجهاز المصرفي العراقي.

2- على المصارف الاهتمام بإصدار طرق دفع الكترونية جديدة وحديثة لجذب زبائن جدد ومتابعة التطورات بالشكل مستمر فيما يخص التكنولوجيا المالية.

3- الاستمرار في تطوير وتحديث نظام المدفوعات الالكتروني بجميع طرقه لتسهيل عمليات التحويل المالي باي زمان ومكان لتحقيق الغاية الاساسية بالاحتفاظ بالنقود الورقية داخل الجهاز المصرفي.

4- زيادة الرقابة على مصادر التحويل المالي لتقليل عمليات تبييض الاموال باستخدام هذا النظام.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: القران الكريم:

1- سورة الاسراء، الآية 85.

ثانيا: الوثائق والنشرات الرسمية:

1- البنك المركزي العراقي،2017، نظام المدفوعات والإطار القانوني لأنظمة الدفع والتسوية.

2- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2020، نظام نظم الدفع بالتجزئة.

3- البنك المركزي العراقي، 2018، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

1- النعيمي، خالد محمد حسن ،2016، أثر مخاطر الدفع الكتروني المدركة في الاستعداد للشراء، دراسة ميدانية، رسالة ماجيستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.

2- ابو رحمة، اياد زكي محمد،2009، اساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

3- زرداني، ليندة،2015، فعالية تطبيق المقاصة الالكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية بام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي

4- الحديدي، ابتهال جاسم محمد، ابو الهيجاء، محمد ابراهيم،2020، المقاصة المصرفية الكترونية دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط.

5- فارس، خضير مخيف،2011، النظام القانوني للتحويل الالكتروني للنقود_ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.

6- يونس، عمر عبدالله ،2021، دور انظمة الدفع الالكتروني في تخفيف حدة ازمة حدة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية – دراسة حالة: مصرفي امدرمان الوطني والمزارع التجاري في الفترة 2017-2020، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1- جاسم، علا سمير ومحمد، ومحمود اسماعيل،2020، نظم الدفع الكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 51، العراق.

2- الخزرجي، ثريا، والبارودي، شيرين بدري ،2012، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع اشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 8، ال عدد31، العراق

3- خزعل ومحمد علي،2017، أثر استخدام تقنيات الصيرفة الكترونية في صناعة المصرفية التنافسية، بحث استطلاعي لعينة من المصارف الاهلية، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، العراق.

4- الرجى، منصور ناصر، والعبيدي، 2014، أثر استخدام نظم الدفع الالكتروني على اداء البنوك الاردنية "دراسة ميدانية لبعض البنوك المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية")، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد 1.

5- سعيد، علي مؤيد،2013، التحويل الالكتروني للأموال-دراسة مقارنة، البنك المركزي العراقي.

6- سليمان، بشرى طالب،2013، انظمة الدفع الكتروني في العراق مكوناتها، دورها، ادارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، العراق.

7- شياع، عبدالامير، وابراهيم، مصطفى محمد، 2015، نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 3، جامعة القادسية.

8- عبد الشافي، احمد عبد الوهاب، والزبيدي، حمزة فائق، 2020، نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في كفاءة المصرفي / بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 51.

9- غزوي، محمد فهمي سليم،2021، ماهية عقد التحويل الكتروني للأموال واثارة بواسطة البنوك التجارية الاردنية، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، المجلد3، العدد3، الاردن.

10- فريدة قلقول،2013، اهمية انظمة الدفع الالكترونية في المصارف دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

11- محفوظ، بصيري،2019، نظام الدفع الكتروني الجزائري كاليه لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة الدراسات وابحاث، المجلد11، العدد4، الجزائر.

12- المري، عايض راشد،2021، التحويل الكتروني للأموال –دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد10، الكويت.

13- المساعدة، احمد محمود،2015، التحويل المصرفي الكتروني- دراسة مقارنة، مجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد11، العدد01، المملكة العربية السعودية .

14- مكي، بان ياسين،2020، واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة 2011_2017، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد15، العدد59، العراق.

15- نور الدين، زحوفي، زمالة، عمر،2018، التحويل المالي الكتروني اليات التعامل والمخاطر في ضل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد1، العدد1، الجزائر.

المراجع باللغة الانكليزية:

A- Official Publications

1- Wendt & et.al ، Froukelien ، 2018، Organizing Central Securities Depositories in Developing Markets—7 Considerations، IMF Working Papers ، WP/18/66.

2- Kokkola ،tom ، 2010، the payment system، European Central Bank.

3- Networking Bulletin,2010, Automated Clearing House (ACH) System, financial crimes enforcement network

B– Dissertations and thesis

1- Kumaga, Delali,2010, The challenges of implementing Electronic Payment Systems – The Case of Ghana's E-zwich Payment System, Master's Thesis in Business Administration, , Blekinge Tekniska Högskola **,**MBA programme.

C-Journals

1- Muhoro & Mungai ، Duncan، John،2018، Real Time Gross Settlement And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya، International Academic Journal of Economics and Finance ، Volume 3، Issue 1.

2- Ighomereho & et.al, Salome,2018, Determinants of Automated Teller Machine Usage in Lagos State, Nigeria, Economics and Busines ,NO 6.

3- Rouibah , Kamel,2015, Electronic Payment Systems Use And Satisfaction In An Arabic Country: Evidence From Kuwait, Issues in Information Systems, Volume 16, Issue II.

4- Fatonah & et.al,F,2018, A Review of E-Payment System in E-Commerce, Journal of Physics: Conference Series 1140.

5- Joseph & Richard , Okifo , Igbunu ,2015, Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges, Journal of Education and Practice, Vol.6, No.16.

6- AL-Saji , Dina,2019, The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City, Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, Volume III, No. 1.

الانترنت

1- الموقع الرسمي لشركة اسيا سيل https://www.asiacell.com

2- الموقع الرسمي لشركة زين https://www.iq.zain.com/ar

Abstract

The aim of the research is to identify the Iraqi electronic payments system and its components and to display the volume of electronic transactions at the beginning of this system compared to other research periods. The research assumed that the shift towards the electronic payment system contributed to the increase in the electronic transfer of funds in Iraq, and the hypothesis was proven using the analysis of the general trend of the volume of electronic transactions for the components of the payment system, which measures the change of the phenomenon studied in the long term and is related to the time period of three ways: the RTGS system and the RTGS system ACH Electronic Clearinghouse and IRPSI Retail Payment System Infrastructure in Iraq.

The study concluded that the payment system has increased dealing with it in Iraqi dinars for the last period compared to the beginning of the establishment of the system by increasing the financial transfer through the RTGS system, the ACH system, and the IRPSI system, and that the increase in financial transfers for the three systems approved in the research has a positive moral relationship with time.

University of Mosul
College of Administration &
Economics

The Role of The Electronic Payments System in Supporting Financial Transfers in Iraq

High Diploma

Financial and Banking Sciences

Arwa Bassam Abduljabar Ismael

Supervised by

Assi.Prof. Dr

Oday Salim Ali Altaee

2022 A.D 1444 A.H

The Role Of The Electronic Payments System In Supporting Financial Transfers In Iraq

High Diploma thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics at the University of Mosul

It is part of the requirements for obtaining a high Diploma degree in Sciences banking and finance

Arwa Bassam Abduljabar Ismael

Supervised by

Assi.Prof. Dr

Oday Salim Ali Altaee

2022 A.D 1444 A.H